



## التطورات والتغيرات الحاصلة على تشغيل

العمال الفلسطينيين في اسرائيل

17 לעובד /  
Worker's Hotline  
عنوان العامل /

## كتابة وبحث: معيان نبيزنا وميخال تاجر

مع الشكر لعلاء خاطر على مساعدته في البحث وجمع المعلومات وإجراء المقابلات.

لم يكن لهذا التقرير أن يرى الضوء لولا نشاط أفراد طاقم المشروع الفلسطينيين وخبرتهم وعملهم الدؤوب والمتفاني: خالد دوخي وعبد الحليم داري وعرفات عمرو وإيهود عين جيل. المعلومات التي يشملها هذا التقرير تعتمد أيضاً على عمل ميخال كوراخ وأدار غريفسكي.

كما أن التبرعات السخية التي قدمها الاتحاد الأوروبي هي التي جعلت العمل القانوني ممكناً والذي سيتم التطرق إليه لاحقاً، وذلك من خلال مشروع Dignity at work للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في السنوات ما بين 2019 و - 2021.



© جميع الحقوق محفوظة (2021)

عنوان العامل

نحالات بنيامين 75، تل أبيب

[www.kavlaoved.org.il](http://www.kavlaoved.org.il)

17 לעובד  
Worker's Hotline  
عنوان العامل

# مقدمة

يعمل العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي منذ السنوات الأولى للاحتلال. بدأ دخول العمال الفلسطينيين لإسرائيل في أواخر الستينيات، وتم تنظيمه في العام 1970 في قرار حكومي ساوى بين ظروف تشغيلهم وظروف تشغيل العمال الإسرائيليين.<sup>1</sup>

تاريخياً، مكّن دخول العمال الفلسطينيين من تخفيض تكاليف التشغيل في فرعي البناء والزراعة<sup>2</sup> في مرحلة متأخرة، وعقب الانتفاضة الأولى وفرض الأطواق مراراً وتكراراً في بداية التسعينيات، والضغوطات التي مارستها شركات القوى العاملة والمشغلين، مُنحت التصاريح لتشغيل العمالة الوافدة (العمال الأجانب) لهذه الفروع في أعداد ملحوظة.<sup>3</sup>

من ناحية العمال الفلسطينيين ثمة طلب على العمل في إسرائيل نظراً للبطالة والأجور المنخفضة في الضفة الغربية مقارنة بإسرائيل وشح الفرص في السوق الاقتصادي الفلسطيني – وهي قيود نابعة إلى حد كبير من سياسة إسرائيل ذاتها.<sup>4</sup> أما من ناحية إسرائيل، فإن تشغيل العمال الفلسطينيين فيها يحسّن من مستوى الحياة في الضفة ويزوّد فروع العمل الإسرائيلية بقوى عاملة رخيصة ومتوفرة وتخدم الأهداف الأمنية من حيث الحدّ من الفقر والتوتر في المناطق.<sup>5</sup>

في السنوات الأخيرة ثمة ارتفاع مستمر في أعداد العمال الفلسطينيين بالأخص في فرع البناء: فرع التشغيل الأكبر للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. حتى منتصف 2020 عمل في إسرائيل ما يزيد عن 80 ألف عامل ثابت، منهم ما يزيد عن 60 ألف عامل في فرع البناء. الفروع الهامة الأخرى التي يعمل فيها الفلسطينيون تشمل فرع الزراعة، ويعمل فيه نحو 5,000 عامل ثابت وما يزيد عن 2,500 عامل موسمي، وفرع الصناعة حيث يعمل 4,500 عامل وفرع الصحة حيث يعمل 1,200 عامل (لا يشمل القدس الشرقية).<sup>6</sup> هناك 5,000 عامل فلسطيني إضافي في القدس الشرقية يحملون تصاريح العمل (في فروع الصحة والفندقة والصناعة)، وما يزيد عن 30 ألف عامل فلسطيني يشتغلون في المستوطنات.<sup>7</sup> كما أن هنالك عدد لا بأس به من العاملين بدون تصريح.<sup>8</sup>

1 قرار اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية ب/1 (1970.10.8)

2 شلومو سفيرسكي ونوغادغان-بوزاغلو الاحتلال: من يدفع الثمن – تأثير الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل (مركز أدفا، 2017)، ص. 44.

3 أديرانا كيب ورفقا رايمان عاملون وغرباء (معهد فان لير في القدس/ إصدار هكيوتس همئوحاد، 2008)، ص 54-52.

4 . Leila Farsakh, *Labour Migration and the Palestinian State: The Political Economy of Palestinian Labour Flows to Israel* (Routledge 2005); Amir Paz-Fuchs and Yaël Ronen, 'Occupational Hazards' (2012) 30 Berkeley J. Int'l L. 580; Jonathan Preminger, *Labor in Israel: Beyond Nationalism and Neoliberalism* (ILR Press, an imprint of Cornell University Press 2018), p. 160; International Labour Organization Director-General, *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories* (International Labour Office 2021), p. 10, 27-29

5 انظروا كيب ورايمان ، روني وينجر "الاستعدادات في الحواجز تعيق دخول 33 ألف عامل من الضفة" كالكاليس، داني زاكن، "التمرد الذي لم يحدث: التعلّق في إسرائيل صدّ الانتفاضة"، *غلوبوس* 30.12.2017 <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001217392> لتحليل أشمل للمصالح الاقتصادية والسياسية التي تحدد نموذج تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والكويتا لدخول العمال الفلسطينيين انظروا تقريراً سابقاً لعنوان العامل "احتلال العمل- تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل" (25.11.2018)، متوفر على عنوان: <https://www.kavlaoved.org.il/%D7%9B%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A9-%D7%94%D7%A2%D7%91%D7%95%D7%93%D7%94-%D7%94%D7%A2%D7%A1%D7%A7%D7%AA-%D7%A4%D7%9C%D7%A1%D7%98%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C/> ("تقرير "احتلال العمل")

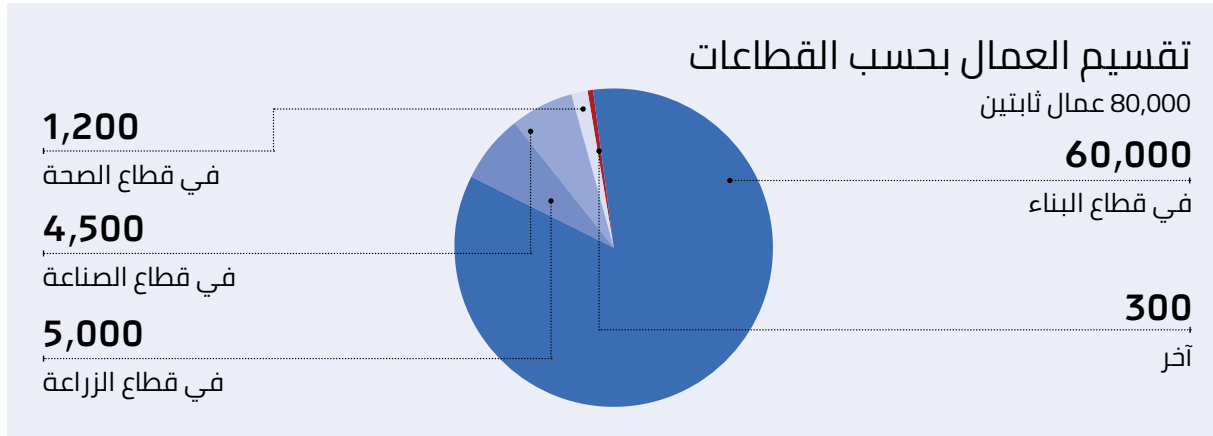
6 . Gilad Nathan, 'Annual Report International Migration—Israel 2019–2020, Submitted to the OECD Expert Group on Migration SOPEMI' (2020), p. 69

حسب التقرير فإن الكوتا للعمال الفلسطينيين تبلغ 100,000 تصريح عمل لا يتم استغلالها بالكامل.

7 هناك، ص: 74، 72.

8 هناك ص: 74 – تقريباً 18 ألف عامل بموجب دائرة الإحصاء الفلسطينية المركزية (PCBS).

في السنة الأخيرة طرأت عدة تغييرات هامة على الترتيبات التي تسري على عمال البناء الفلسطينيين في اسرائيل. أشار عدد من التطورات الهامة على توجه إيجابي نحو حماية حقوق العاملين وتحسين ظروفهم وتعزيز قوتهم على التفاوض. أما توجهات أخرى فكانت مقلقة أكثر كونها تمس بالحقوق ولا يسعنا تقييم حجمها بعد.



عنوان العامل هي المؤسسة الرائدة في اسرائيل في الدفاع عن حقوق العاملين غير الإسرائيليين، وبهذا فقد لعبت دوراً فعالاً في التغييرات الهامة بالنسبة للعمال الفلسطينيين في السنوات الأخيرة. يركز هذا التقرير على عملنا لأجل العمال الفلسطينيين وبالتعاون معهم. وهو يمسح التطورات الطارئة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات هامة ويصف التطورات الحاصلة منذ نشر التقرير السابق "احتلال العمل" في تشرين ثاني- نوفمبر 2018.<sup>9</sup>

يتناول الفصل الأول من التقرير أهم التطورات الحاصلة في العام المنصرم – الإصلاحات في ترتيبات التشغيل التي بدأ العمل بها في شهر كانون أول- ديسمبر 2020 في فرع البناء، ومن المخطط تطبيقها على فرعي الصناعة والخدمات. تركز الإصلاحات على إلغاء التقييد لمشغل ومنح حرية التنقل بين المشغل والآخر لمن يحمل التصريح. أن أحد النتائج التي تهدف الإصلاحات لتحقيقها هي تقليص التعلق بالسماسة الذين يجبون من العمال مبالغ مالية كبيرة كرسوم وساطة مقابل إيجاد العمل، بشكل مخالف للقانون. سيركز هذا التقرير الشهادات والمعطيات الأولية فيما يتعلق بتطبيق الإصلاحات كما يستعرض الوضع القائم ميدانياً في الأشهر الأولى للعمل بموجب الترتيبات الجديدة في قطاع البناء.

أما الجزء الثاني من التقرير فيتناول الإجراءات القانونية التي تتطرق لحقوق العمال الفلسطينيين، والتي اتخذت بشأنها قرارات حاسمة من السننتين الأخيرتين. هكذا حققنا تقدماً ملحوظاً من خلال التماسات بادر عنوان العامل الى رفعها والتي تناولنا فيها ضمان دفع التقاعد وبدل الأيام المرضية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رُفض التماس هاجمنا فيه الأنظمة التي تحد من وصول العمال الفلسطينيين الى محاكم العمل في اسرائيل وبهذا تسليهم الحق في منالية العدالة.

في مجال الأمان في العمل، يشكل العمال الفلسطينيون، وهم ثلث العمال في مجال البناء، نصف الضحايا. رغم ذلك، حصل 1% فقط من العمال الفلسطينيين في اسرائيل على مخصصات إصابة عمل. هذا مقابل 1.7% من مجمل العمال الاسرائيليين – مع أنهم يشتغلون غالباً في مجالات أقل خطورة. يعكس هذا شحة التبليغات عن الإصابات والصعوبات التي تواجه الفلسطينيين في تحصيل الحقوق الممنوحة لهم مما يضر بصحتهم. هذا المجال أيضاً شهد تطورات ملموسة في السنوات الفائتة وذلك بسبب الاحتجاج الجماهيري الذي طالب بتسليط الضوء على وجوه قتلى حوادث العمل في فرع البناء، والذين يشكل العمال الفلسطينيون ما يزيد عن ثلثهم.

9 تقرير "احتلال العمل"، ملاحظة هامشية 5 أعلاه.



وفي نهاية الأمر، لم ترحم جائحة الكورونا أيضاً عمال البناء الفلسطينيين في اسرائيل. كان من أبرز المُعيقات التي رافقت الجائحة القيود المفروضة على التنقل بين الضفة الغربية واسرائيل، والتغييرات في ظروف العمل وتضرر الدخل بشكل ملحوظ.

استعرض تقرير "احتلال العمل" نمط تشغيل العمال الفلسطينيين في فرع البناء في اسرائيل.<sup>10</sup> لقد طرأت هذا العام تغييرات جديّة تبرز إصدار تقرير جديد عن تشغيل العمال الفلسطينيين في جميع القطاعات. يشمل التقرير الذي بين أيديكم تحديثات حول النماذج التي استعرضناها في الماضي، والتطورات القانونية والسياسية. يشمل التقرير كذلك معطيات جديدة تعكس البحث الحديث ومقابلات أجراها ممثلون عن عنوان العامل مع عمال في شهري كانون ثاني-يناير وشباط-فبراير 2021.<sup>11</sup>



10 هناك.

11 من خلال البحث أجاب 216 عامل فلسطيني على أسئلة تتعلق بتأثير الإصلاحات على دفع رسوم السمسرة البحث عن مشغل، والوعي للحقوق وتأثير وباء الكورونا. 64 عامل و14 عاملة في فروع عمل أخرى أجابوا على أسئلة في نفس المواضيع (ما عدا أسئلة عن تأثير الإصلاحات لأنها تتعلق بفرع البناء فقط). غالبية العاملين والعاملات يعملون في فروع أخرى، 48 في فرع الزراعة، 16 في الصناعة، والبقية في الفنادق ودور العجزة والخدمات. لإكمال الصورة، والى جانب استمارات الأسئلة، أجريت مقابلات متعمقة مع عاملين وعاملات في فرع البناء والصناعة والزراعة والتمريض.

# نموذج تشغيل العمال الفلسطينيين والاتجار بالتصاريح

لقد اتسم نموذج تشغيل العمال الفلسطينيين عامة بمشككتين هيكليتين ملحوظتين تتعلقان بالوحدة بالأخرى، هما: تقييد العامل بمشغل، والتعلق بالسماسرة الذين يجبون مبالغاً طائلة قد تصل الى ثلث المعاش مقابل ترتيب أمور تصريح العمل في اسرائيل.

في العام 2016 اتخذ قرار حكومي لتذليل هذه المصاعب. بموجب هذا القرار، والذي غُني في تلك المرحلة بعمال البناء فقط، يتم تحرير العمال الفلسطينيين من التقييد المطلق بمشغليهم - التقييد الذي يعني أنه بمجرد الاستقالة يُلغى على الفور تصريح العمل. ان التحرر من هذه القيود سيفل، بل وقد يُلغي تماماً، تجارة التصاريح ودفع رسوم السمسرة (في حال تطبيقه كما يجب)، وذلك بحسب تقدير الطاقم الوزاري المشترك الذي أوصى بهذا التغيير.

لم يطبق هذا القرار على مدار أربعة أعوام من صدوره. في نهاية العام 2020 بدأت الحكومة بتطبيق الإصلاحات في قطاع البناء فقط متجاهلة جزءاً من الأسس الضرورية لتطبيقها بشكل يحقق أهدافها. سيصف هذا الفصل الوضع الذي سبق الإصلاحات، كما يصف الفكرة المركزية الكامنة فيها والمعطيات الأولية التي جمعناها حول تأثير الإصلاحات ميدانياً منذ البدء بالعمل بها.

## التقييد للمشغل وجباية رسوم السمسرة

يتطلب عمل الفلسطينيين في اسرائيل في جميع القطاعات نوعان من التصاريح: تصريح تشغيل للمشغل وتصريح عمل للعامل. حتى فترة ليست بعيدة، كان العمال الفلسطينيون “مقيدين” للعمل مع المشغل الذي طلب التصريح من أجلهم: كان اسم المشغل يسجل على تصريح العمل للعامل بحيث لم يقدر العامل على الانتقال الى مشغل آخر. هكذا كان ترك المشغل لأي سبب كان - سواء كان ذلك بسبب ظروف العمل غير المناسبة أو المعاملة القاسية والسيئة - يعني فقدان تصريح العمل في اسرائيل.

كانت محكمة العدل العليا قد ألغت هذه الممارسة من تقييد العامل للمشغل قبل عقد مضي في قضية تتعلق بالعمالة الوافدة (محكمة العدل العليا 02/4542 عنوان العامل ضد حكومة اسرائيل)<sup>12</sup> وكانت المحكمة قد نعتت هذه الممارسة “بالعبودية في حلّتها العصريّة”،<sup>13</sup> لكن القضية أمام محكمة العدل العليا لم تتناول تشغيل العمال الفلسطينيين وعليه لم تطبق الدولة عليهم السياسة الجديدة التي فرضت المحكمة على الدولة بلورتها فيما يتعلق بالعمالة الوافدة.

تشير الأبحاث الأكاديمية بأن المحقّر الأساسي الذي يحدو بالحكومات لتبني ترتيبات تقييد العمال هو محاولاتها لحماية الأيدي العاملة المحلية. لكن في الواقع فإن محاولة النهوض بالهدف القومي لحماية الأيدي العاملة المحلية (وهو هدف ذو أوجه مشروعة ومبرّرة بحد ذاتها) عن طريق التقييد للمشغل بالذات، من بين أساليب أخرى، يخلق تعلقاً كبيراً للعمال المقيدين بالمشغلين وبهذا يزيد جداً من احتمالات استغلالهم.<sup>14</sup> كما أشرنا في التقرير السابق، تم تبرير ترتيبات التقييد للعمال الفلسطينيين بهدف قومي آخر وهو حماية أمن مواطني اسرائيل، والذي استخدم بحد ذاته كرافعة لتقييدات خطيرة على حرية العمال الفلسطينيين بشكل عام وحرية التنقل بشكل خاص.

12 ملف العدل العليا - رقم 4542/02 عنوان العامل ضد حكومة اسرائيل، الفقرة 4 من قرار القاضي حيشين (تم نشره في نيفور 30.3.2006)

13 174-175 Martin Ruhs, The Price of Rights: Regulating International Labor Migration (2015)

14 وزارة البناء والإسكان، تقرير ملخص عمل الطاقم الوزاري المشترك لتغيير نموذج تشغيل العمال الفلسطينيين في فرع البناء (2016)

(“تقرير الطاقم الوزاري المشترك“)، ص 13

أحد التفسيرات لاستمرار تقييد العمال الفلسطينيين هو الخوف الأمني من تواجدهم بغير رقابة في إسرائيل. هذا الخوف لم يتلاش وما زال يستخدم كمبرر لسلسلة من التقييدات والترتيبات، مع أن كل العمال الذين يحصلون على تصريح للعمل في إسرائيل يمرون بفحص أمني فردي تنفي من خلاله جهات الأمن وجود أي خطر أمني من طرفهم.

عملياً، فإن تقييد العمال الفلسطينيين للمشغل لم يخدم الهدف الأمني، لكنه أساء للعمال بشكل كبير بالفعل. إن الإساءة الأساسية المتعلقة بالتقييد للمشغل تتمثل في فقدان العامل قدرته على التفاوض والتي تكون محدودة أصلاً. وفي حالة العمال الفلسطينيين فإن الإساءة قد تفاقمت نتيجة ترتيبات أخرى بالنسبة لتشيغيلهم في إسرائيل.

## تجارة التصاريح

تمنح تصاريح التشغيل بموجب "حصص مخصصة" يقررها طاقم وزاري مشترك ترأسه سلطة السكان والهجرة، يحدّد استحقاق كل مشغل في الحصول على تصاريح تشغيل وكميتها.<sup>15</sup> أحد الشروط للحصول على تصاريح التشغيل هو تشغيل العامل في وظيفة كاملة كل شهر ودفع كامل المبلغ. لم يتمكن العديد من المشغلين الذين يحملون تصاريح من اقتراح شواغر وظيفية في الحجم المطلوب بشكل ثابت من جهة، ومن جهة أخرى فإن التنازل عن العامل قد يكلفهم فقدان الحصص. بسبب اللاقبال الشديد على الحصص، نجد أن المشغل الذي خسر تصريحاً في فترة لم يكن يحتاج فيها إلى العمال قد يكتشف أنه لم يعد بمقدوره الحصول على التصريح فيما لو احتاجه مستقبلاً. هذا النموذج يشكّل محقراً لاستمرار التمسك بالتصريح (ودفع المعاش والدفعات الأخرى) للمحافظة عليه. من جهة أخرى، فإن هناك محفز للمشغلين الذين يحتاجون للعمال ولا يحملون تصاريح التشغيل بتشغيل عمال مسجلين على اسم مشغل آخر بمقولة ثانوية. فتكون النتيجة تجارة غير قانونية في التصاريح.<sup>16</sup>

وكما هو الحال مع المشغلين، يخشى العمال أيضاً فقدان تصاريحهم ومعها المعاش الإسرائيلي. لكن لا يمكنهم البحث عن مشغل بأنفسهم – فلا توجد قاعدة معلومات بأسماء المشغلين الذين يحملون تصاريح تشغيل شاغرة كما لا يمكن للعمال دخول إسرائيل للبحث عن مشغل.

السماسة والمشغلون الذين لاحظوا حاجة العمال إلى العثور على مشغل رسمي، يجوبون من العمال مبالغ طائلة مقابل العثور على مشغل في إسرائيل. بموجب المعلومات التي جمعها عنوان العامل، كان العامل يدفع قبل عدة سنوات ما يتراوح بين ربع وثالث معاشه كرسوم سمسرة.<sup>17</sup> في العديد من الحالات لا يكون المشغل المسجل هو المشغل الحقيقي. مقابل مبلغ معين يقوم السمسار بتدبير "تصريح مزور" يشمل اسم المشغل صاحب تصريح التشغيل (والذي يوافق على هذا الترتيب مقابل جزء من رسوم السمسرة). لكن العامل في الواقع يعمل لدى مشغل آخر.

إذا كنت اذهب الآن مثلاً لشراء تصريح، أتفق مع السمسار على مبلغ معين، لنقل 2,500 شيكل جديد، أعطيه شيئاً في المبلغ أو ضمانة أخرى. بعد الحصول على التصريح من المفروض أن أدفع المبلغ المسجل في الشيك وأستعيد الشيك، بعدها أبدأ بدفع مبلغ محدد من المعاش الشهري. جزء كبير من الناس يعملون في عدة أشغال، يتفق السمسرة من الضفة مع آخرين إسرائيليين على إحضار العمال بينما يفتح السمسار الإسرائيلي شركة يكون مسؤولاً من خلالها عن موضوع التصاريح ويتقاسمون رسوم السمسرة التي يدفعها العامل. أنا أسميهم تجار البشر. كلهم يلعبون في العمال،

15 تقرير الطاقم الوزاري المشترك، ص 14

16 تقرير "احتلال العمل" (ملاحظة هامشية 5 أعلاه)، ص 16

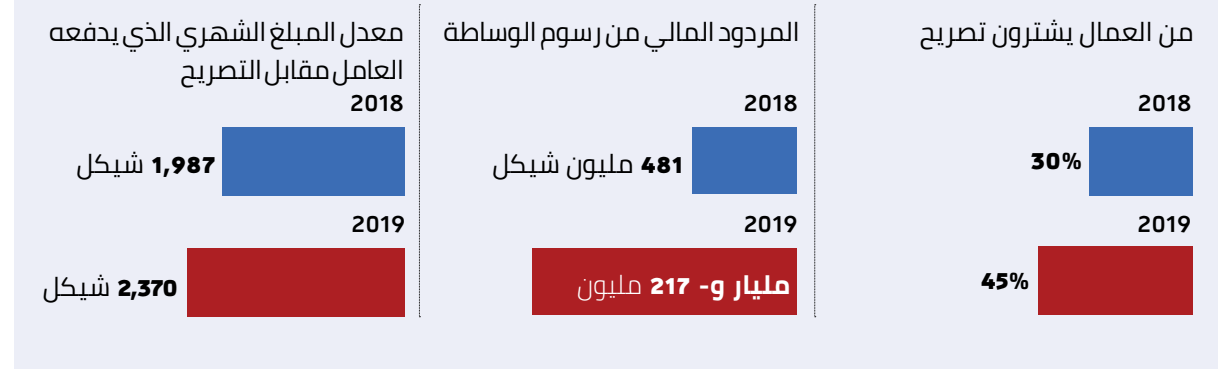
17 بنك إسرائيل/ تجارة غير قانونية بتصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: الوضع الراهن والإصلاحات المرتقبة (25.9.2019)، <https://www.boi.org.il/he/Research/DocLib3/%D7%AA%D7%99%D7%91%D7%94%20%D7%94.pdf>، ص 106.

## ويلعبون في التلوشات (قسائم الرواتب)، ولا يعرف العمال أبداً ما الذي يستحقونه وكيف يجب أن تبدو الأمور. [مقابلة مع أ. عامل في فرع البناء، كانون ثاني -يناير 2021]

بموجب استطلاع أجراه عنوان العامل في 2019 دفع ما يقارب 48% من العمال الفلسطينيين في فرعي البناء والزراعة لسماسة مقابل تصريح العمل في اسرائيل. صرّح العمال عن دفعات شهرية تتراوح ما بين 2,500 – 3,000 شيكل جديد – وهو مبلغ يفوق كثيراً المبالغ التي أبلغ العمال بها عنوان العامل في العام 2014. هذا المبلغ مطلوب كل شهر، حتى في الفترات التي تكون فيها المعاشات الشهرية منخفضة أكثر، نتيجة الإغلاقات مثلاً. بموجب شهادات العمال لعنوان العامل، فإن جزءاً من المبلغ يتم دفعه مسبقاً ونقداً، ويطلب منهم التوقيع على كمبيالة بمبلغ يعادل ستة أضعاف الدفعة الشهرية الأولية (أو ما يعادل رسوم سمسة لفترة ستة أشهر). يطلب من العامل الاستمرار بالدفع الشهري – وإلا يقوم السمسة بصرف الكمبيالة. إلا أنه يُطالب العمال بالاستمرار بالدفع الشهري بعد انقضاء الأشهر الستة أيضاً.

### حجم التجارة بالتصاريح

2018-2019 – بنك إسرائيل، ILO



بموجب تقديرات بنك اسرائيل التي تطرّق فيها للعام 2018، ففي تلك السنة قام نحو 30% من العمال الفلسطينيين بالدفع مقابل تصاريح العمل في اسرائيل. وبموجب معطيات بنك اسرائيل أيضاً، فإن معدل الدفعة الشهرية بلغ 1,900 شيكل جديد، بينما بيعت معظم التصاريح في فرع البناء بتسعيرة 2,000-2,500 شيكل جديد للشهر.<sup>18</sup> الفرق الجوهرى بين عمال دفعوا للتصاريح ومن لم يدفع للتصاريح هو أن الشريحة التي لم تدفع تعمل عادة عند المشغل المسجل أما 70% من الشريحة التي دفعت مقابل التصاريح فتعمل لدى المشغل غير المسجل على التصريح.<sup>19</sup>

في سنة 2019 طرأ ارتفاع ملحوظ على نسبة العمال الذين اشتروا التصاريح، كما ارتفع مبلغ الدفعة الشهرية لكل تصريح. بموجب بحث أجرته منظمة العمل الدولية (ILO) للعام 2019، فقد دفع نحو 45% من العمال الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات مقابل تصاريحهم. أي أنه قد طرأ ارتفاع على عدد العمال المضطرين للدفع مقابل التصاريح. يبدو أن المبلغ المدفوع قد ارتفع هو أيضاً، حيث تقدّر منظمة العمل الدولية بنحو 2,370 شيكل جديد للشهر بالمعدل.<sup>20</sup> كما تقدّر المنظمة مجمل الدخل من رسوم السمسة في العام 2019 بما يعادل مليار ومائتي مليون شيكل جديد في جميع القطاعات، ومنها 941 مليون شيكل جديد في فرع البناء لوحده.<sup>21</sup> هذا المعطى هو ضعفي

18 هناك، ص 9

19 تقرير منظمة العمل الدولية (ن2)، ص 20-21

20 هناك، ص 24

21 تقرير مراقب الدولة 70ج، "ضباط أقسام في الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة" (لاحقاً "تقرير مراقب الدولة 2020")، ص 23.



الرقم الذي أشار إليه بنك اسرائيل في العام الذي سبقه، وهو ينبع بالأساس من الارتفاع في عدد العمال الذين يشتركون التصريح (45% في سنة 2019 مقابل 30% في سنة 2018 بموجب تقرير بنك اسرائيل).

## لقد توّصل مراقب الدولة الى استنتاجات مشابهة، حيث أشار في تقريره للعام 2020 الى أن:

'متوسط الدخل للعامل الفلسطيني هو 5,000 شيكل جديد، تقريباً. ويدفع جزء كبير من العمال نصف ذلك الدخل للممارسة كرسوم سمسة مما يمس بشكل ملحوظ بقدرتهم على كسب الرزق... إن ظاهرة تجارة التصاريح التي يصدرها ضابط قسم التشغيل، تضر بالعمال الفلسطينيين وتمس بثقة الجمهور في الإدارة المدنية، بل وقد تضر بفرع البناء في اسرائيل'.<sup>22</sup>

أدى التقييد والتجارة غير القانونية بالتصاريح الى ترتيب عمل أضر بالعمال ولم يخدم المصلحة الإسرائيلية. العمال يدفعون مبالغ طائلة والعمل لدى مشغل غير رسمي يسلب منهم حقوقهم الاجتماعية وحقهم بالعلاج في حال وقوع حوادث عمل. اعترفت المحاكم بهذه الصعوبات.<sup>23</sup> من ناحية الحكومة، فإن الهدف من التقييد لمشغل واحد هو فرض الرقابة على تواجد العامل في اسرائيل<sup>24</sup>، لكن التشغيل الوهمي الذي لا يعكس الواقع لا يحقق هذا الهدف. شكّل هذا الخلل محفزاً واضحاً للحكومة لاتخاذ قرارها بالبدء بالإصلاحات في هذا الفرع.

## قرار الحكومة من سنة 2016 بلور نموذجاً جديداً للتشغيل في فرع البناء

الضرر بالعمال وتجارة التصاريح وانعدام امكانية الرقابة على التشغيل في سوق يتميز بالتشغيل الوهمي، أدت كلها الى تشكيل طاقم وزاري مشترك يكد على اقتراح نموذج تشغيل جديد في فرع البناء. لقد اعتمد النموذج الذي اقترحه الطاقم الوزاري على طلب تصريح للمشغل وآخر للعامل، وإلغاء التقييد، بحيث يمكن للعمال التنقل بين مختلف المشغلين في فرع البناء. تم تبني هذا النموذج في قرار الحكومة للعام 2016.<sup>25</sup>

لتسهيل مهمة العامل للبحث عن مشغلين، اقترح الطاقم الوزاري المشترك إقامة تدريب تأهيلي للعمال الذين لم ينجحوا بالعثور على مشغل، أو إقامة "معرض تشغيل" بمبادرة وزارة البناء والإسكان، يقابل فيه المشغلون العمال.<sup>26</sup> لقد أمر قرار الحكومة أيضاً بـ"إقامة منظومة فحص وإرشاد وتنسيب للعمال الفلسطينيين المعنيين بالعمل في اسرائيل في فرع البناء". يمكن للعمال الجدد الاستعانة بهذه المنظومة. ويُعفى من الفحص والتأهيل العمال الذين عملوا في اسرائيل لمدة شهر على الأقل في العامين المنصرمين.<sup>27</sup>

منذ صدور قرار الحكومة تأجل تطبيقه عدة مرات – في البداية لسنة 2018 ثم لسنة 2019 – إن التبرير الذي أعطته الوزارات الحكومية

22 انظروا مثلاً ملف استئناف عمل رقم 17-02-2385 أحمد أبو محسن ضد كيبوتس بيت هعراياه (11.2.2021) (قضية "أبو محسن")، 35.

23 تقرير الطاقم الوزاري المشترك، ص 14.

24 قرار 2174 للحكومة ال- 34 "زيادة نسبة تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل من مناطق يهودا والسامرة، تنجيع طريقة تخصيص

التصاريح وضمن شروط التشغيل العادلة للعمال الفلسطينيين" (18.12.2016) (لاحقاً، قرار الحكومة 2174)، البند 3.

25 تقرير الطاقم الوزاري المشترك، ص 27.

26 قرار الحكومة 2174، البند 3.

27 قرار الحكومة 3431 بتاريخ 11.1.2018 "سياسة الحكومة بشأن تشغيل العمال غير الإسرائيليين وتعديل قرار الحكومة"، ص: 9. أميتاي

غازيت، "الإصلاحات في تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل تتخطى الخط الأخضر"، مجلة كلكاليس 15.10.2018.

لهذا التأجيل كان الصعوبات والتأخيرات المختلفة، منها: تخصيص الميزانيات المطلوبة للتغيير- أو تجنيد العمال أو الحصول على موافقات الوزارات المعنية.<sup>28</sup>

نظراً للتأخير المتكرر في تطبيق الإصلاحات، التمسّت منظمتا عنوان العامل وجمعية حقوق المواطن الى محكمة العدل العليا في أيلول- سبتمبر 2020 مطالبتان بتطبيق قرار الحكومة الصادر عام 2016، وإلغاء تقييد العمال الفلسطينيين لمشغليهم، ليس في فرع البناء فقط، بل في فروع أخرى يعمل فيها العمال الفلسطينيون – كالصناعة والخدمات والزراعة والفندقة.<sup>29</sup>

**في شهر تشرين أول- أكتوبر 2020 نشرت سلطة السكان والهجرة، تعليمات تفصل الترتيبات الجديدة في فرع البناء والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية كانون الأول- ديسمبر 2020.<sup>30</sup> بموجبها:**  
"تعتبر الحصة المخصصة لفرع البناء 'تابعة' للعمال وليس للمشغلين، بحيث يمكن للعمال التنقل بين مختلف المشغلين في فرع البناء حسب اختيارهم، ولن تحمل التصاريح الصادرة باسمهم اسم المشغل، بل اسم فرع 'البناء' فقط، وبشرط أن يكون تشغيلهم مسجلاً وموافقاً عليه كما يجب في دائرة خدمات المشغلين (وهو الاسم الجديد الذي أطلق على قسم المدفوعات في سلطة السكان والهجرة) وفي الإدارة المدنية".<sup>31</sup>

التعليمات الجديدة تحدد شروط وإجراءات الحصول على تصريح عمل (إجراءات لا يطالب بها المشغلون الذين يحملون تصريحاً ساري المفعول)، وتشير الى أنه بعد الإصلاحات هناك حاجة لنوعين من التصاريح: تصريح للمشغل وتصريح للعامل.<sup>32</sup> ثمة تعليمات مختلفة تهدف الى ضمان عدم حصول مشغل على تصريح إذا كان قد امتنع في الماضي عن الدفع لعماله أو لم يتم بتحويل الأموال المقطوعة لقاء الحقوق الاجتماعية.<sup>33</sup> أيضاً، تعرّف التعليمات الجديدة بضعة حالات قد تثار فيها الشكوك حول ما إذا كان طلب التصريح يهدف الى التشغيل المباشر للعامل أو لغرض تجارة التصاريح (مثلاً، عدم التشغيل بوظيفة كاملة للعامل الذين يعملون أصلاً لدى نفس المشغل، أو الفرق الكبير في عدد التصاريح المطلوب وعدد العمال في الماضي، أو طلب التصاريح والغائها على فترات متقاربة)، وتحدّد التعليمات طريقة معالجة الطلبات المثيرة للشكوك.<sup>34</sup> ممنوع نقل العامل لمشغل آخر أو التشغيل بواسطة مقاول قوى عاملة.<sup>35</sup>

بالإضافة، يسمح للعامل الفلسطيني الحاملين تصاريح العمل، الدخول لإسرائيل لمدة 60 يوماً على الأكثر بهدف البحث عن عمل.<sup>36</sup> بموجب تقدير اتنا، كلما اتخذت خطوات لمحاربة تجارة التصاريح، وتم تبني خطوات لتمكين العمال من الحصول بشكل مستقل على معلومات عن

28 تقرير مراقب الدولة 2020، ص: 24-25.

29 التماس محكمة العدل العليا رقم 6272/20 عنوان العامل ضد حكومة اسرائيل، (الالتماس من تاريخ 10.9.2020 وما زال الملف عالقاً في المحكمة)

30 سلطة السكان والهجرة 9.1.1001 "نظام ترتيب تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل في فرع البناء" (22.10.2020)

31 هناك، بند 10.ب.

32 هناك، بند 10.و.

33 هناك، بند 10.ز. وبند ج.2.

34 هناك، بند ج 9

35 هناك، بند ط 5

36 هناك، بند ب11

المشغلين الاسرائيليين الذين يحملون تصاريح تشغيل شاغرة – بواسطة قواعدينا أو معارض تشغيل (كما اقترح الطاقم الوزاري المشترك)<sup>37</sup>، أو بطرق أخرى – يمكن لهذه الفترة تمكين العمال من العثور على عمل، وتحريرهم من التعلق بالسماسة. رغم ذلك فمن المهم التنويه الى أن هذه الفترة قصيرة مقارنة بالفترة الممنوحة – قانونياً – للعمالة الوافدة. حيث يسمح للعمالة الوافدة "بالبحث عن مشغل" لمدة 90 يوم.

حتى موعد كتابة التقرير، لم تعقد حسب معلوماتنا أية معارض تشغيل أو تدريبات مهنية، كما يبدو بسبب غياب امكانية عملية للقيام بمثل هذه الفعاليات في زمن جائحة الكورونا والإغلاقات المفروضة للحد من انتشارها. لم تنتشر حتى الآن أيضاً أية معلومات على الانترنت – والتي لا مانع من نشرها في فترة الكورونا، لم تنتشر قائمة بأسماء المشغلين الذين يحملون حصص التشغيل الشاغرة، ولم تنتشر بالتأكيد أساليب التواصل مع مثل هؤلاء المشغلين. امكانية البحث بشكل مستقل عن العمل لم تطور بعد ولم تتم إتاحتها، وعملياً فإن كل المعلومات عن الإصلاحات وأبعادها لم تنتشر بعد بالعربية وفي المواقع المتوفرة للعمال. اليوم، كما سنرى، تبدو الإصلاحات في مراحلها الأولية ليست أكثر من إعلان نوايا، في حين تتنامى تجارة التصاريح في فرع البناء أيضاً الذي يوشح فيه بتطبيق الترتيبات الجديدة.

## فحص عنوان العامل

## دجم التجارة بالتصاريح بعد الإصلاحات

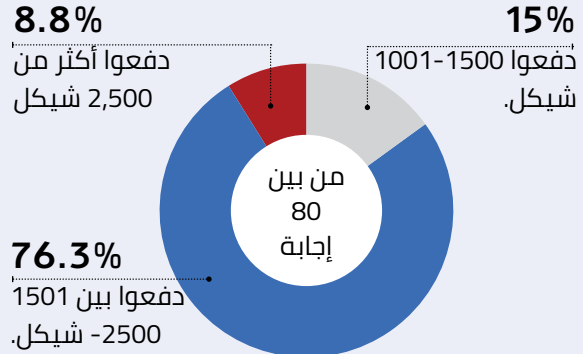
منذ 7.12.2020 – (بدء إصلاحات ترتيبات التصاريح في قطاع البناء) هل تدفع مقابل تصريح العمل الذي حصلت عليه؟

من بين من تمت مقابلتهم من كافة القطاعات ما عدا البناء  
من بين 77 إجابة – 29.9% دفعوا مقابل التصريح.

من بين 71 إجابة  
34.2%  
قالوا أن المشغل المسجل على التصريح مختلف عن المشغل الفعلي.

من بين 24 إجابة  
45.8%  
قالوا أنهم دفعوا 1501-2500 شيكل مقابل التصريح.

من بين من تمت مقابلتهم في قطاع البناء  
من بين 215 إجابة – 34.9% دفعوا مقابل التصريح.



## المعطيات الأولية – هل أثر دخول الإصلاحات حيّز التنفيذ على جباية رسوم السمسرة؟

أكثر من ثلث عمال البناء الذين تحدثنا معهم أشاروا الى أنهم يدفعون مقابل التصريح دفعة شهرية، حتى بعد دخول الإصلاحات حيّز التنفيذ في السابع من شهر كانون أول- ديسمبر 2020.<sup>38</sup> فقط عامل واحد أشار الى أنه دفع في الماضي ولم يدفع منذ ذلك التاريخ. قيمة المبلغ الشهري بقيت على ما كانت عليه، وغالبية العمال دفعوا مبلغاً يتراوح بين 1,500 و 2,000 شيكل جديد في الشهر.<sup>39</sup> كما أن أربعين عاملاً أشاروا الى أنهم طولبوا بإيداع كمبيالة مقابل التصريح، حتى بعد دخول الإصلاحات حيّز التنفيذ.<sup>40</sup>

37 تقرير الطاقم الوزاري المشترك ص. 29، 27.

38 75 من أصل 215 أجابوا على السؤال. 139 أجابوا أنهم لا يدفعون ولم يدفعوا في الماضي.

39 61 من أصل 80 أجابوا أنهم دفعوا بين 1501 ش.ج. و- 2500 ش.ج.، 12 دفعوا بين 1001 و- 1500 ش.ج.، و 7 أجابوا بأنهم دفعوا أكثر من 1500 في الشهر (هناك عدم ملاءمة طفيفة بين إجابة هذا السؤال والسؤال السابق).

40 38 من أصل 42 أجابوا إيجاباً أنهم قد أودعوا كمبيالة و 4 شيكات.

"سمعت عن تغييرات في التصاريح التي يُدفع عنها مرة في السنة، لكن لم يحدث شيء... حتى أن بائع التصريح قال لي أن سعر التصريح سيرتفع... أنا أدفع 2,600 شيكل جديد عن التصريح... في فترة الكورونا وبسبب الوضع سألت أن كنا سنحصل على تسهيلات في الدفع فكان الجواب بأنه لا يستطيع... سمعت أن التصاريح ستكون من الآن على اسمنا لكن لم يحدث شيء." (مقابلة مع ع. عامل بناء، آذار-مارس 2021، يعمل في إسرائيل مع تصريح منذ 3 سنوات.)

المعلومات التي أفادت بأن الإصلاحات في أشهرها الأولى لم تغير الوضع بل قد تكون رفعت الأسعار، تنعكس في المقابلات التي أجريناها.

أيضاً من حيث حرية التنقل بين المشغلين – وهو موضوع شائك وله اسقاطاته على قدرة العمال على التفاوض والدفاع عن حقوقهم – أفاد نصف المجيبين عن الأسئلة بأنهم حاولوا تغيير المشغل في بداية 2021 (أي بعد بدء العمل بالإصلاحات) إلا أن غالبيتهم لم ينجحوا بذلك.<sup>41</sup>

ما زالت إعلانات بيع التصاريح تُنشر منذ بدء العمل بالإصلاحات، وتقاوس السلطات عن فرض القانون ما زال جلياً من خلال نشر الإعلانات دون رادع.

"التصريح الذي أحمله الآن كلفني 2,500 شيكل جديد، هذا المبلغ أعادني عدة سنوات الى الخلف من ناحية اقتصادية. في اليوم الـ 18 من كل شهر أدفع مثل هذا المبلغ". (مقابلة مع م. عامل بناء، آذار-مارس 2021، يعمل في إسرائيل مع تصريح منذ 5 سنوات)

نظراً للوقت القصير الذي مر منذ بدء العمل بالإصلاحات، سيكون من السابق لأوانه تقييم التغيير الذي ستحدثه على المدى البعيد. يتطلب الأمر القيام ببحث آخر، بعد بضعة شهور، لتقييم التغييرات في التوجهات وعلى السلطات البدء بفرض الرقابة وتطبيق القانون في الفترة المرحلية.

"في نهاية الأمر نحن العمال ندفع للمشغل ما دفعه هو عن التصريح. أنا أدفع كل شهر ما بين 1,450 – 1,700 شيكل جديد." (مقابلة مع ع. عامل بناء، آذار-مارس 2021، يعمل في إسرائيل مع تصريح منذ عامين)

41 السؤال الذي طرح هو "هل حاولت تغيير مشغل في الشهر الأخير؟" كل المستطلعين إجابوا في شهر شباط-فبراير 2021، شهرين بعد دخول الإصلاحات حيز التنفيذ. 103 من أصل 209 إجابوا أنهم حاولوا تغيير المشغل/ ومن أجاب بنعم سنل إذا نجح في العثور على مشغل. 91 من أصل 106 إجابوا بأنهم حاولوا، ولم ينجحوا (هنا أيضاً يوجد عدم ملاءمة طفيف بين العدد – 103 إجابوا بنعم مقابل 106 إجابوا على السؤال الثاني).





أبو محمد جنين

الي معني بتصاريح مضمونه 100%  
يتوفر :تصاريح عمل اقامه .  
يتوفر تصاريح زراعه .  
الي معني يتصل على الرقم 0522998885 واتس

11 mins Like Reply More

مطلوب عمال في إسرائيل والضفة



Mohammed Sawalha > مطلوب عمال في إسرائيل والضفة  
إسرائيل والضفة  
1 hr · 45

متوفر تصاريح  
عمل - اقامة ٢٤ ساعة - ٢٥٠ شيكل ٢٢ سنه فما فوق  
زراعي متزوج - اقامة ٢٤ ساعة - ٢٥٠ شيكل ٢١ سنه فما فوق  
زراعي عزابي - اقامة ٢٤ ساعة - ٢٥٠ شيكل ٢١ سنه فما فوق  
وتصاريح تركيات ٢٥٠ شيكل شهري ١٨ سنه فما فوق  
للمراجعة الاتصال على 0599334770  
WhatsApp 0569509063

Like Comment Share

70



محمد احمد ابو صبا  
شو تصريح التركيات كم شهر  
1 hr Like Reply More



عمار صلاحات  
في عندك شغل عالتصاريح  
1 hr Like Reply More



عمرو قان هور  
ول على ايش التركيات 2500

حقوق العمال و تصاريح العمل و التجارة



حقوق العمال و تصاريح العمل و > احمد ابو صيام  
التجارة  
43 mins - Facebook for Android

بدي اجابو سؤال اي شخص يجي بحال كيف اطلع تصريح انا ولا  
عمري عملت تصريح او طلعتي تصريح  
الجواب كالتالي  
وفق النظام والقانون الجديد فان اصدار رخص العمل في اسرائيل )  
تصريح عمل يعني بالعمامة الفلسطينية )  
يكون على نظام الحصص  
بحيث من كان لديه تصريح ساري المفعول لتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢١  
يكون لديه حصة  
التي توقف تصريحه قبل هاد التاريخ ما في اله حصة  
شو يعني حصة  
يعني التصريح بس بتوقف من الشركة بتنقل ع اسمك وبخل محجوز  
بالشكا باسمك ومعك ٦٠ يوم تقوف مشغل جديد عشان بتفعل  
تصريحك ومنعوق خلال ٦٠ يوم تقوت اسرائيل .  
طيب التي معوش حصة ولا عمرة قدم تصريح شو يسوي ؟  
عنده حلين  
الحل الأول / بده يستني لحد ما عامل يوقف تصريحه وتعطي مدة ال  
٦٠ يوم ويوقف حصته .. وهيك بصير في مجال لو اجد وانك تيجي انت  
بداله ويطلعك تصريح جديد ( وضوف كم واحد بسبتي )  
الحل الثاني انك تطلع تصريح زراعه لحين ما تحل مشكلة الحصص  
مطومة \* بعد الانتخابات ٨٠% رح يخليها ويردوا عدد الحصص في  
مكتب العمل وتقريبا يحكون عددهن ١٥ الف  
يعني ١٥ الف تصريح عمل جديد  
المحامي / احمد ابو صيام

Like Comment



حقوق العمال و تصاريح العمل و > داوود ابو عبيد  
التجارة  
8 hrs - Facebook for Android

يوجد لدينا السريه عمل 24 ساعه 2400 شيكل يوجد يوجد  
لدينا تصاريح زراعه اقامه 2400 شيكل للمتزوجين والعزابيه  
تلوحات فل بصمات فل ملاحظه تصاريح العزابي ثلاثه اشهر  
اول شهر مقدم 2400 شيكل وشهرين كومبيال تبين للمعتبين  
منطقه جنين اهل الشمال للتواصل واتساب 0569601940  
لا نستقبل الرسائل على الماسنجر

רישיון עבודה בישראל  
רخصة عمل في اسرائيل

שם המועד / Name	תאריך / Date	מספר / Number
...	...	...

5

حقوق العمال و تصاريح العمل و التجارة

Muamen Jaare > حقوق العمال و تصاريح العمل و التجارة  
16 hrs - Facebook for Android

مكتب الأمل  
متوفر لدينا  
تصاريح زراعة للمتزوجين  
تصاريح عمل اقامه لكل من يملك حصة  
للحجز والاستفسار  
يرجي التواصل معنا من خلال رسائل الصفحة او  
الاتصال ع 0569841644  
للايضاح والاستفسار اكرر يرجى زيارتنا ع  
مكتبة طونكروم مجمع د.محمد بدران الطابق الثاني  
رقم المكتب 0567502888  
أهلا وسهلا في الجميع

6 Comments

الى جانب هذا، وما لم يرافق إلغاء التقييد للمشغل امكانية عملية للعثور على مشغل جديد وتقليص التعلق في السماسرة والمشغلين، سيبقى العمال بحاجة الى السماسرة بغرض الحصول على تصريح عمل في اسرائيل - هذا التعلق سيكلفهم دفع رسوم سمسرة شهرية عالية جدا. تجدر الإشارة الى أن جزء ممن أجابوا عن الأسئلة يدفعون رسوم السمسرة لمشغليهم الحاملين للتصاريح مباشرة - حتى بعد الإصلاحات.

حتى الساعة، ثمة مسافة فاصلة كبيرة بين الهدف من وراء الإصلاحات، والمتمثل بزيادة قوة التفاوض للعمال ووقف تجارة التصاريح، وبين التطبيق الشحيح، وغياب المعلومات ووصولها للعمال، والتناقص عن خلق آليات لضمان استقلالية البحث عن عمل. في ظل غياب الآليات المتشابهة من المعلومة وإتاحة الوصول الى المشغل والتطبيق - لم تحقق الإصلاحات حتى الآن نتائج: ما زال التقييد موجوداً بغياب امكانية الاستقالة والعثور على مشغل جديد، وما زالت تجارة التصاريح تزدهر على ظهور العاملين. لقد خلقت الإصلاحات وضعاً جديداً نسبياً من الضغط الكبير على العمال لدخول الحصص الموجودة على ضوء الوعود بتحريهم من السماسرة إذا كانوا ضمن الحصص العمالية، والشهادات على هذه الضغوط ما زالت في بداياتها. الضغط يزيد من الحاجة الى المعلومات للعاملين عن الحصص وإتاحة اجراءات استصدار التصاريح وفعاليتها أخرى تنتصل السلطات من تحمل مسؤوليتها حتى كتابة هذا التقرير.

"لقد أصبحت التصاريح غالية و صار بيعها بأسعار عالية. عندما تعمل بأجرة شهرية تبلغ 6,000 شيكل جديد، وتدفع للتصريح 2,700 شيكل جديد، وتدفع تكاليف السفر والطعام وغيرها، لا يبقى لك شيء...  
'عندما تعمل من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الخامسة عصراً ويتقاسم شخص ما معك ما كسبته بتعب جبينك بينما يجلس هو مرتاحاً في بيته، هذا ما دفعني الى التخلي (عن العمل في اسرائيل). لا أحتاج هذا. إذا كان يبقى معي من المعاش 3,500 شيكل جديد في النهاية فمن المفضل أن أشتغل في الضفة مع معاش يومي مشابه."  
**[مقابلة مع س. عامل بناء، آذار-مارس 2021، يعمل في اسرائيل مع تصريح منذ 3 سنوات]**

”إذا تحرّرتنا نخسر التصريح“

## تقييد العمال الفلسطينيين مستمر في قطاعات أخرى:

في الوقت الذي بدأت فيه إصلاحات في قطاع البناء، وتحرر العاملون من تقييدهم لمشغل واحد، ما زال الوضع في قطاعات أخرى على ما هو عليه حتى الآن. فيما يتعلق بغالبية الفروع، لم يتم التفكير بخطوة مماثلة، إلا أن الائتماس العالق في محكمة العدل العليا يطالب بتحرير العمال من التعلق المطلق بمشغليهم في جميع الفروع التي يعملون فيها. تلبس تجارة التصاريح حُلة مختلفة في كل فرع.

’لقد اشترت التصريح مرتين. يجب شراء تصريح من جديد كلما انتقلت الى مشغل آخر. البائع يهودي اسرائيلي، أعرف من أين يحصل على التصاريح، لكنني قد توجهت اليه في فترتي تشغيلي كممرضة في مؤسسات تمرير، ودفعت له نقداً 7,000 شيكل جديد، وحصلت على تصريح عمل، عملت فيه مدة سنتين. عندما استقلت بعد عامين فقدت التصريح. اضطررت الى شراء التصريح من جديد عندما بحثت عن عمل في مكان آخر. الآن أُقِلتُ من مكان العمل الثاني وسأضطر الى شراء تصريح من جديد من نفس السمسار. بدون أن أدفع له لا توجد أية طريقة لدي للعثور على مشغل“.

[مقابلة مع ه. عاملة في فرع التمريض، آذار- مارس 2021]

تتغير أسعار التصاريح بتغير امكانية المدخول وبموجب العرض والطلب. لكن، حتى بدون التصريح، توجد لقضية تقييد العمال للمشغل إسقاطات على حقوقهم وقدرتهم على التفاوض. إن الواقع الذي يستحوذ فيه المشغل على التصريح له أثر كبير على العمال، يجعل لدى العمال قابلية أكبر للتنازل عن أدنى حد من شروط العمل المسموح بها قانونياً ويمنعهم من تقديم الشكاوى أو التبليغ.

في فرع الزراعة مثلاً، والذي لم يطرح فيه موضوع إلغاء التقييد للمشغل حتى (وذلك بموجب الرد الأولي الذي قدمته الدولة في التماس للمحكمة العليا حول موضوع التقييد)، أبدى العاملون تخوفاً من إجراء المقابلات، أما من وافق منهم على إجرائها فصرّح، بتخوفاً كبير، عن أجور أقل من الحد الأدنى وعن ظروف عمل صعبة وامتناع عن المطالبة بالحقوق الأساسية:

تمت دراسة إلغاء التقييدات وتحرير العمال منها في فرع آخر هو فرع عمل لا مركزي وغريب ”الصناعة والخدمات“. يحتوي هذا الفرع على تشكيلة واسعة من المجالات والمهن – تمت بلورة تدابير جديدة تلغي تقييد العامل الفلسطيني في فرع الصناعة والخدمات، وهي تدابير نشرتها سلطة السكان والهجرة في شهر كانون ثاني- يناير 2021 لتلقي ملاحظات الجمهور.<sup>42</sup> رغم التشابه ما بين تعليمات هذا الإجراء والإجراء الجديد في فرع البناء إلا أنهما يختلفان في العديد من الجوانب الجوهرية.

أن مصطلح ”الصناعة والخدمات“ هو مصطلح فضفاض، يشمل سلسلة طويلة من أماكن العمل والوظائف – بعضها في الصناعة والمصانع المختلفة وبعضها الآخر في أشغال ليس لها قاسم مشترك واضح أو شامل، ومنها اللحام، الأحذية والسكرية والنقلات وأعمال

42 سلطة السكان والهجرة، ”بيان عام للتعبير والتطرق الى مسودة ”نظام ترتيب تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل في فرع الصناعة

والخدمات“. 14.1.2021. [https://www.gov.il/he/departments/publications/Call\\_for\\_bids/palestinian\\_employment\\_public\\_review](https://www.gov.il/he/departments/publications/Call_for_bids/palestinian_employment_public_review)

في مجالات مختلفة كالمغاسل والمخابز، بل وحتى حفاري القبور ومن يبني الأفران. إن لائحة المشغلين الذين يحملون تصاريح التشغيل تبدو عشوائية وليس بينها قاسم مشترك، هناك تحوُّف بأن قسماً من المشغلين الإسرائيليين الحاملين لتصاريح تشغيل الفلسطينيين حصلوا عليها بموجب معايير غير واضحة، نتيجة لقرارات عشوائية أو بفضل علاقاتهم الشخصية. قد تكون هذه المميزات الخاصة، كما الفروقات بين هذا "الفرع" وفرع البناء، هي التي أدت إلى قرار الحكومة ببلورة طاقم مخصص منفصل لفحص التشغيل في فروع غير فرع البناء.<sup>43</sup>

## 'في إحدى المرات كنت مريضاً جداً، وجبرني المدير على الذهاب للعمل خوفاً من أن يوقفوا له التصاريح إذا لم آت لأعمل. لم أكن أنا لوحدني بل حصل هذا مع الكثيرين غيري.' [مقابلة مع ك. عامل في فرع الصناعة: كانون ثاني-يناير 2021]

لم يشكل طاقم مختص ولم يوفر الإجراء الجديد رداً على التحديات الخاصة النابعة من الإصلاحات في فرع يشغل فيه الكثير من المشغلين عدداً قليلاً من العمال، في مجالات عمل تتطلب تخصصاً معيناً لا قيمة له في أماكن عمل أخرى في هذا الفرع - بخلاف المهن الشائعة في مجال البناء. هذا ما يحدده المنهاج الجديد، بأنه كما هو الحال في فرع البناء، يمكن للعامل حمل تصريح والتنقل بين المشغلين. لكن، إلى جانب ذلك، يحدد أيضاً أن على المشغل تشغيل العامل "فقط في مجال أو عمل الذي يشير إليه تصريح عمله"<sup>44</sup>. هذا الطرح معقول إذا كان المقصود هو أن العامل يستطيع أن يعمل في كل المجالات المُعرَّفة في مجال "الصناعة والخدمات"، لكن قد تكون هناك صعوبات عملية لمن يكون مجال تخصصه مثلاً هو اللحام فإذا حاول العثور على عمل في مجال الإلكترونيكا أو المخابز أو السمكوية. بالمقابل، إذا كان تعريف "المجال" أو "العمل" على أنه مجال تخصص محدد فيكون المعنى جداً ضيق وقد لا يجد العامل مشغلين آخرين يحملون تصريحاً لتشغيل العمال الفلسطينيين ولا يمكنه بالتالي الانتقال إلى مشغل آخر<sup>45</sup>. لقد توجه عنوان العامل إلى سلطة السكان والهجرة في شهر كانون ثاني - يناير 2021 وطلب تشكيل الطاقم المقرر في قرار الحكومة، وأيضاً تمديد الفترة القصيرة الممنوحة للعمال للتفتيش عن مشغلين.<sup>46</sup> في نهاية الأمر، تم إصدار نظام جديد في بداية شهر آذار-مارس والذي لم يصحح أي خلل مذكور، بل تم تقصير الفترة الممنوحة للبحث عن مشغل إلى عشرة أيام فقط. هذه الفترة الزمنية لن تمكن العمال من التحرر من تعلقهم بالمشغلين وليس من الواضح ما هو التبرير لتقصيرها.

كما ذُكر، في الفروع الأخرى، لا يوجد أي تخطيط لإلغاء نهج تقييد العمال لمشغليهم. العمال في فرع الزراعة والفروع الأصغر - مثل التمريض والفندقية - سيواصلون الخضوع لنهج التقييد للمشغل مع كل ما يسببه من ضرر للعمال والذي لا يتمثل فقط في شراء التصاريح، بل بمعايعة العمال على المطالبة بحقوقهم الأساسية.

43 قرار الحكومة 1236 "تعزيز التعاون الاقتصادي بواسطة تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل" 8.3.2016، [https://www.gov.il/he/departments/policies/2016\\_dec1236](https://www.gov.il/he/departments/policies/2016_dec1236)

44 "نظام ترتيب تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل في فرع الصناعة والخدمات"، البند ز.5.

45 عن الصعوبة في إلغاء التقييد للمشغل بالفعل في الفروع التي تتطلب مهارات خاصة وعدد عاملين قليل. أنظروا مثلاً معيان نبيزنا، "التقييد"، برنامج بديل لمحاربة الاتجار بالبشر: نموذج مقترح بحسب توجه العمل للتجارة/ ورقة سياسات - مجموعة البحث تراپلاب (هبالا شمير

ومعيان نبيزنا محررات، 2020)، متوفر على [https://5b95acaf-0ac7-4d09-b46a-a0f0163d0c70.filesusr.com/ugd/11e1f0\\_029bd2dcc2f.pdf](https://5b95acaf-0ac7-4d09-b46a-a0f0163d0c70.filesusr.com/ugd/11e1f0_029bd2dcc2f.pdf) ص32.

46 "ملاحظات على مسودة ترتيب تشغيل العمال الفلسطينيين في الصناعة والخدمات"، رسالة من المحامية ميخال تيار من عنوان العامل لسلطة السكان والهجرة - قسم خدمات المشغل، 28.1.2021.



"إذا كنا نخرج لعطلة يقول لنا المشغل عندما نعود بأنه كان على وشك أن يوقف لنا التصريح.

هذا ما حصل معي مرة في فترة زفاف أختي، طلبت من المشغل أن أخرج مبكرا في الساعة الرابعة. فرفض المدير طلبي، فقلت له أي ذاهب بكل الأحوال وخرجت. وغداة الزفاف في الحاجز أخبرتني المجندة بأن المشغل أوقف تصريحي."

(مقابلة مع ق, عامل في فرع الصناعة, كانون ثاني- يناير, 2021)



” لا يوجد معنا مال للأكل فكيف ندفع للمحاكم؟ ”

## عجلات العدالة تدور ببطء، وبثمن باهظ

منذ عدة سنوات يتخذ عنوان العامل إجراءات قانونية تهدف الى الدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وضمان حصولهم على الدفعات التي يستحقونها والتي تقتطع من معاشاتهم. أهم هذه الإجراءات تدور حول دفع التقاعد والرسوم المرضية.

### التقاعد

ان دفعات التقاعد هي المثال الصعب والأبرز للمساس بالحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات. تقتطع من دفعات المشغل ومن معاش العامل الفلسطيني مبالغ مخصصة للتأمين التقاعدي، إلا أن هذه المبالغ – التي تراكمت حتى العام 2014 الى ما يبلغ قيمته 1.5 مليار شيكل جديد،<sup>47</sup> يتم إدارتها بدون شفافية وبتجاوز سافر لمبادئ الإدارة السليمة، وبشكل لا يخدم أهداف الترتيبات التقاعدية.<sup>48</sup> كما يظهر أيضاً أن حسابات التقاعد مغلوطة وتعتمد على معطيات لا علاقة لها بالمجتمع الفلسطيني.<sup>49</sup>

على مدار سنوات، أدار قسم المدفوعات المبالغ المقتطعة للتقاعد كما لو كانت توفيراً مالياً وليس كتأمين تقاعدي، بما يشمل إلغاء مقومات جدية من المفترض أن تتوفر في التأمين التقاعدي، مثل مخصصات الإعاقة ومخصصات الأرامل.<sup>50</sup> أُديرَت الأموال بدون مهنية أو تخصص وبغياب نظام داخلي أو قواعد موجهة تمكّن من دفع المخصصات. الأسوأ من هذا، أنه بخلاف السياسة المتبعة من تشجيع التوفير التقاعدي (قياساً بتعامل الدولة مع التوفير التقاعدي للعمال الإسرائيليين) فإن قسم المدفوعات يشجع العمال الفلسطينيين على سحب كل المبالغ المتركمة دفعة واحدة بدل الحفاظ عليها لحين التقدم في السن والحصول عليها كمخصصات. السحب دفعة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة المبلغ لدفعة ”غير كريمة“ يحصل عليها العمال الفلسطينيون كما يعرفها تقرير مراقب الدولة.<sup>51</sup> من خلال إخفاء ماهية المبلغ المتراكم، وبواسطة حواجز بيروقراطية حول إمكانية التعامل مع التوفير كتأمين تقاعدي،<sup>52</sup> يخفي قسم المدفوعات معلومات عن العمال الفلسطينيين ولا ينشر المعلومات باللغة العربية.<sup>53</sup> تتم معالجة طلبات سحب الأموال كدفعة واحدة بسرعة ونجاعة، بينما يتم التعامل ببطء مع معاملات الحصول على مخصصات التقاعد، مرة كل ثلاثة أشهر، ولا يتم تسليم المعلومات للعمال حول مراحل معالجة طلباتهم تلك.<sup>54</sup> في نهاية الأمر، حصلت قلة فقط من العمال الفلسطينيين على تأمين حقيقي ومخصصات دُفعت بموجبه.

لقد تنصل قسم المدفوعات من واجبه بمنح المخصصات للعمال الذين فقدوا القدرة على العمل أو للأرامل والباقيين، بل وفعل كل ما بوسعه للوصول الى واقع به نجاح قلة فقط من تلقي المخصصات في سن التقاعد استناداً الى التأمين التقاعدي الذي أداروه باسمهم على مدار سنوات.

47 مراقب الدولة التقرير السنوي 65 ج، ”سلطة السكان والهجرة والمعابر الحدودية – تشغيل العمال الفلسطينيين في فرع البناء في إسرائيل“

(لاحقاً تقرير مراقب الدولة 65 ج “)، ص. 533، اللوح 5.

48 انظروا التماس لمحكمة العدل العليا رقم 7399/15 عنوان العامل ضد حكومة إسرائيل (نوفمبر 2015، متوفر هنا: <https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://www.kavlaoved.org.il/wp-content/uploads/2015/11/%D7%A2%D7%AA%D7%A9%D7%A8%D7%A4%D7%A1%D7%A9%D7%A4%D7%99-1.pdf&hl=en>)، البند

”التماس صندوق التقاعد“، (لاحقاً: ”التماس صندوق التقاعد“)، البند

138

49 تقرير مراقب الدولة 65 ج، 534-535.

50 ”التماس صندوق التقاعد“، البند 70-77.

51 تقرير مراقب الدولة 65 ج، 528.

52 التماس صندوق التقاعد، البند 33-50.

53 هناك، ص. 51-58.

54 التماس صندوق التقاعد، ص. 13-14.

"زوجي المرحوم كان يعمل في فرع البناء مع تصريح من سنة 2003، وتوفي فجأة نتيجة سكتة قلبية. كان عمر زوجي 46 عاماً فقط عند وفاته، وقد تركني مع أولادنا السبعة بدون مصدر رزق أو أية مساعدة. خلال فترة عمله كنت أعرف أن لديه أموال محفوظة كان يسميها 'التوفير' من العمل. عندما توفي ذهبت لأسحب أموال التوفير من حسابه. حصلت على مبلغ لمرّة واحدة بقيمة عشرات آلاف الشواقل. لم يخبرني أحد بقضية المخصصات ولم يشر أحد إلى التقاعد. المال كاد يكفي المصاريف فقط وقد نفذ."

**(مقابلة مع أ. وهي أرملة س. عامل بناء، شباط فبراير 2021)**

في نهاية سنة 2015 تقدم عنوان العامل بالتماس إلى محكمة العدل العليا مطالباً بإدارة أموال التقاعد كتأمين تقاعدي، بما يشمل الحقوق المترتبة على ذلك، وبشفافية وبموجب قوانين الإدارة السليمة، بحيث يصبح بإمكان العمال الفلسطينيين فهم حقوقهم وتحصيلها.<sup>55</sup> لاحقاً لهذا الالتماس تم نشر مسودة أنظمة جديدة لتعقيب الجمهور، من شأنها أن ترتب إدارة أموال التقاعد وتوضح حقوق العمال. شملت هذه الأنظمة نظام مخصصات الإعاقة وسحب الأموال بقيمتها، ومخصصات الأراذل ومخصصات الباقون بعد المؤمن.<sup>56</sup>

بمرور خمسة أعوام على إدارة هذا الالتماس، أعلنت الدولة أنها تعاقبت مع صندوق تقاعد "عميتيم"، لإدارة تأمين تقاعدي للعمال الفلسطينيين العاملين بتصريح. بموجب الاتفاقية ستنتم إدارة الأموال بشكل مهني وعن طريق صندوق تقاعد حقيقي وذلك بعد أربعين عاماً مضت على التأمين التقاعدي. وُقعت الاتفاقية بين الدولة وصندوق "عميتيم" في آب-أغسطس 2020، لكن تنفيذها سيتم فقط بعد أن ينقل قسم المدفوعات المعلومات المتراكمة لديه عن العمال، ما يفترض فعله قريباً. مؤخراً، اكتشفنا أنه منذ توقيع الاتفاقية في آب-أغسطس وحتى اليوم لم تتكفّل سلطة السكان والهجرة - والتي أدارت على مدى عشرات السنين أموال التأمين للعمال الفلسطينيين - عناء نقل المعلومات الأساسية لصندوق "عميتيم" التي من شأنها أن تسمح للصندوق بإنشاء التقاعد الحقيقي للعمال. في شهر شباط-فبراير 2021 توجهنا برسالة أخرى لتحويل المعلومات فوراً.<sup>57</sup> فقط بعد تحويل المعلومات سيدخل حيز التنفيذ الاتفاق الموقع مع "عميتيم"، وعندها فقط سيبدأ إقامة قاعدة محوسبة يمكن من خلالها معالجة المعلومات لإدارة حسابات التقاعد. يبدو أنه خلال عشرات السنوات جمعت فيها أموال مُعدّة للتأمين، لكن المعلومات عن المستحقين الذين أودعوا أموالاً في الصندوق لم تحوّل أبداً. عدم تحويل المعلومات الأساسية يمنع، في الوقت الراهن، بدء العمل بالاتفاقية التي تم توقيعها مع الصندوق قبل نصف عام. من باب التفاؤل الحذر، يمكن التقدير بأن فوج العمال الفلسطينيين الذين سيتمتعون بالتقاعد الحقيقي سيكون الفوج الذي يخرج إلى التقاعد في نهاية العقد الثالث من سنوات الألفين.

بحسب المعطيات المتوفرة لدى عنوان العامل، يبدو أنه حتى اليوم أيضاً يجهل العديد من العمال ماهية حقوقهم، وأبعاد سحب أموال التقاعد دفعة واحدة. ثلاثة أرباع عمال البناء، وتقريباً كل العمال في الفروع الأخرى، أجابوا عن سؤال عنوان العامل بأنهم لم يتلقوا أية معلومات أو شرح بأنهم مؤمنون في صندوق تقاعد.<sup>58</sup> قلنا فقط كانوا يعون أبعاد سحب الأموال المتراكمة مبكراً وفقدان إمكانية

55 التماس صندوق التقاعد.

56 التماس صندوق التقاعد، بلاغ مكمل من قبل المجيبين، 13.11.2017.

57 رسالة من المحامية ميخال تجار من عنوان العامل لمدير عام سلطة السكان والهجرة، ووزير المالية ووزير العمل والرفاه والخدمات

الاجتماعية، "الموضوع: تشغيل صندوق التقاعد للعمال الفلسطينيين" (4.2.2021).

58 159 من أصل 213 مستطعين من فرع العمل، 74 من أصل 78 في الفروع الأخرى أجابوا نفيًا على سؤال "هل شرحوا لكم أنكم مؤمنون

في صندوق تقاعد؟"

## فحص عنوان العامل

## تأمين صندوق تقاعد

من بين من تمت مقابلتهم في قطاع البناء

من بين 2016 إجابة  
74.6%

قالوا أنهم لم يتلقوا أي شرح عن كونهم مؤمنين في صندوق تقاعد

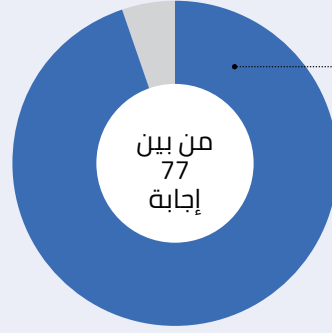
96.7%

اجابوا بأنهم لم يعلموا انهم اذا سحبوا أموال التقاعد فهم غير مستحقين لمخصصات شهرية ثابتة في حالة الوفاة، مرض مزمن أو الشيخوخة.

من بين من تمت مقابلتهم من كافة القطاعات ما عدا البناء

94.9%

قالوا أنهم لم يتلقوا أي شرح عن كونهم مؤمنين في صندوق تقاعد.



## دفع الرسوم المرضية

على مدار أربعين عاماً، كان العمال الفلسطينيون متعلقين بترتيبٍ منفصلٍ بخصوص دفع أجورهم بدل أيام مرضية أو عدم القدرة على العمل لأسباب صحية. أعدّ هذا الترتيب لحمايتهم وتحسين إمكانياتهم بالحصول على بدل أيام مرضية: بخلاف العمال الإسرائيليين الذين يحصلون على بدل أيام المرضية مباشرة من المشغل، كان يُطلب من مشغلي العمال الفلسطينيين اقتطاع مبالغ ثابتة لصندوق مخصصات المرض. ومع أن مبالغ طائلة دُفعت لقسم المدفوعات على مدار السنوات لضمان دفع بدل أيام مرضية للعمال الفلسطينيين، إلا أن نسبة ضئيلة منهم فقط (4% على الأكثر) نجحت في الحصول عليها عندما مرضت واحتاجت ذلك. من باب المقارنة، في صناديق الرسوم المرضية الخاصة التي مُنحت للعمال الإسرائيليين بموجب اتفاقيات جماعية في الفرع ذاته، راوحت نسبة تحصيل الأموال نحو 90% من الأموال المتراكمة في الصناديق. إن السبب في عدم قدرة العمال الفلسطينيين على تحصيل بدل الأيام المرضية بسيط، وهو أنه بخلاف الأنظمة المرضية المتشابهة في فروع الزراعة والبناء مثلاً، لم يتم تحديد نظام داخلي للصندوق الذي إدارته الدولة والذي يمكن بموجبه تحديد حقوق العامل التي يمنحها له التأمين، وما هي قيمة التعويض الذي سيكون مستحقاً له وتحت أي ظروف. المعلومات حول الاستحقاق لم تُعطَ للعمال الفلسطينيين أبداً وهم لا يعرفون حتى اليوم بوجود حق لهم في الغياب المرضي مدفوع الأجر. أما من يعرف بالصدفة عن طريق محاميه أو عنوان العامل عن هذا الحق، فقد كان من الصعب عليه للغاية تحصيل حقه، بالأخص في غياب عنوان لتقديم مثل هذه الطلبات.

لهذا السبب تراكمت أموال في خزينة الدولة ولم تخدم أهدافها. بموجب المعلومات التي تسلمناها من خلال الائتماس المقدم سنة 2016 لمحكمة العدل العليا، تراكم حتى عام 2019 نحو 500 مليون شيكل جديد في الصندوق، تم تحويلها من قسم المدفوعات الى وزارة المالية.

59 206 من أصل 213 مستطعين من فرع العمل، 74 من أصل 78 في الفروع الأخرى أجابوا نفياً على سؤال "هل تعلم أنك أن سحبت أموال التقاعد (المودعة شهرياً على اسمك) قبل الخروج للتقاعد، فلن تحصل أنت أو أفراد عائلتك على مخصصات شهرية ثابتة في حال الموت أو المرض أو بلوغك سن الشيخوخة؟"



"في العام 2014 خضعت لعملية صعبة... بعد انتهاء فترة المرضية توجهت مع المستندات الطبية لقسم المدفوعات وتقدمت بطلب للمستحقات المرضية. كنت أعرف أنني لن أحصل على جواب إلا بعد أشهر، وبما أنه لم يكن لدي خيار آخر فقد سحبت الأموال 'المتراكمة' التي وقّرتها للتقاعد. تنازلت عن حقوقي التقاعدية. بعد مضي سنة ونصف على طلبي للمستحقات المرضية، ذهبت الى مكاتب التشغيل في قلقيلية وكان جواب قسم المدفوعات رفض الطلب للمستحقات المرضية. لم يشرحوا لي خطأ سبب الرفض. هكذا وبعد أن عملت سنوات في فرع البناء لم أحصل على أي مقابل وتنازلت عن توفير التقاعد."  
(شهادة أ. حزيران-يونيو 2016)

عام 2016 قدم عنوان العامل التماساً لمحكمة العدل العليا بهذا الخصوص. طالب الالتماس بعدد من الخطوات المتعلقة بحقوق العمل المحمية في الصندوق وطريقة تحصيلها، كما وشمل الالتماس طلب استصدار أمر يتعلق بالأموال التي لم تستخدم لأهدافها، أي صحة العمال الفلسطينيين. بعد سنة من تقديم الالتماس، أبلغت الدولة المحكمة بأنها أوقفت مطلب اقتطاع الأموال للصندوق، وأنها سنشكل طاقماً وزارياً مشتركاً للاطلاع على أهداف الأموال المتراكمة في خزانة الدولة من خلال الصندوق. منذ تلك اللحظة تأرجح موقف الدولة بين مواقف مختلفة بخصوص الصندوق هذا والأموال المتراكمة فيه. كانت قمة المراوغة قراراً، بلغ مسامع عنوان العامل من صفحة الفيسبوك التابعة لاتحاد المقاولين "بونيه هارتس" (بناة البلاد)، نشرت فيها خبراً عن قرار إعادة 250 مليون شيكل جديد من هذا الصندوق الى جيوب المشغلين. طلبت الجمعية أمراً احترازياً لمنع تنفيذ القرار والذي يعني تفريغ نصف أموال الصندوق بدون أية ضمان أن المشغلين سيحسنون استعمالها لمصلحة العمال. أصدرت محكمة العدل العليا قراراً مؤقتاً عدلت بعده الدولة عن قرارها بتوزيع الأموال.

في قرار الحكم الصادر في كانون أول- ديسمبر 2020 قررت المحكمة العليا شطب الالتماس حيث أنها رأت أن الترتيب القائم قد تغير بشكل جوهري (بما أن الجباية من المشغلين قد توقفت، عام 2019)، وحيث أن الدولة قد عدلت- على ضوء ملاحظات المحكمة العليا- عن قرارها بتحويل الأموال الى المشغلين وأن الطاقم الوزاري المشترك سيبحث بأمر استعمالات الأموال المتراكمة. قررت المحكمة أن أي قرار يُتخذ بهذا الشأن يجب أن يُرسل لعنوان العامل وغيرها من الجهات 60 يوماً على الأقل قبل البدء بتنفيذه.

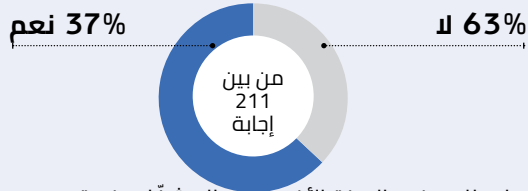
ابتداءً من كانون الثاني- يناير 2019 من المفروض أن يحصل العمال الفلسطينيون على بدل الأيام المرضية مباشرة من المشغلين وقد توقفت الجباية للصندوق الفاشل، لكن التقاعد عن إدارة الصندوق على مدار سنوات أدى الى أن غالبية العمال لا يعون حقهم هذا. الدليل على ذلك هو الإجابات التي أجابها العمال على استبيان عنوان العامل بهذا الخصوص: الغالبية الساحقة من العمال لم يعرفوا حتى سنة 2019 بإمكانية الحصول على بدل الأيام المرضية من الصندوق الذي أدارته إسرائيل.<sup>60</sup> وأشار العديد من العمال الى أنهم خسروا في العام الأخير أيام عمل بسبب المرض، وطالبوا المشغل ببديل الأيام المرضية لكن غالبيتهم لم يحصلوا عليها، رغم طلبهم.<sup>61</sup>

60 عن السؤال "حتى 2019- هل كنت تعلم عن إمكانية الحصول على دفعات عن أيام المرضية من الصندوق المدار في إسرائيل؟ أجاب بالنفي 133 من 211 مستطلعين في فرع البناء و-72 من 78 مستطلع من فروع أخرى.

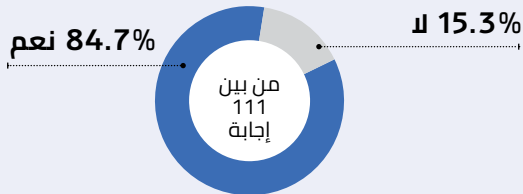
61 في فرع البناء 94 من 111 مستطلعين إجابوا أنهم طلبوا بدل أيام مرضية، و107 من 116 أجابوا أنهم لم يحصلوا عليها، في فروع أخرى 41 من 54 أجابوا أنهم طلبوا بدل أيام مرضية، و 54 من 57 أجابوا أنهم لم يحصلوا عليها. في الحالتين ثمة عدم ملاءمة طفيف بين عدد

من بين من تمت مقابلتهم في قطاع البناء

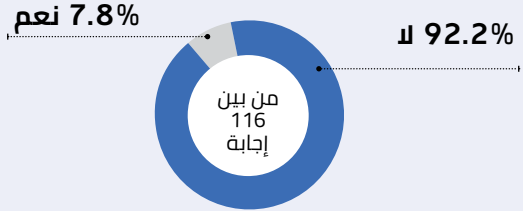
حتى عام 2019 - هل كنت تعرف عن امكانية الحصول على دفعة أيام مرضية من الصندوق الذي أدارته اسرائيل؟



هل طلبت في السنة الأخيرة من المشغل دفعة عن الأيام المرضية؟

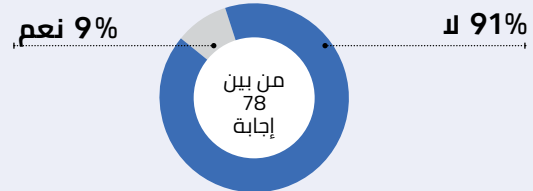


هل حصلت على راتب في فترة المرضية من المشغل؟

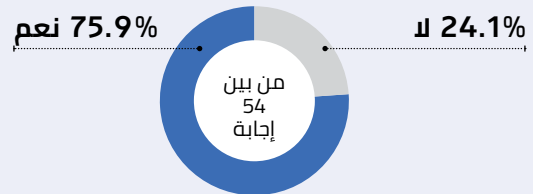


من بين من تمت مقابلتهم من كافة القطاعات ما عدا البناء

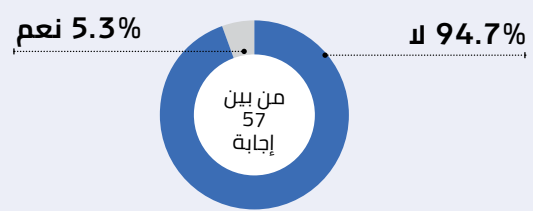
حتى عام 2019 - هل كنت تعرف عن امكانية الحصول على دفعة أيام مرضية من الصندوق الذي أدارته اسرائيل؟



هل طلبت في السنة الأخيرة من المشغل دفعة عن الأيام المرضية؟



هل حصلت على راتب في فترة المرضية من المشغل؟



## أنظمة الأغوار - "لقد وضعت المحكمة العليا حداً لتنكيل العمال الفلسطينيين بالمزارعين الإسرائيليين"<sup>62</sup>

"أنظمة الأغوار" هو التعبير الذي أُطلق على الأنظمة التي بادر إليها المزارعون الإسرائيليون في مستوطنات الضفة الغربية، والتي تهدف إلى تقليص الإجراءات القانونية للعمال الفلسطينيين بواسطة تمكين المشغل - في حال كان مدعى عليه، بأن يطالب المدعي بإيداع ضمانات لدفع تكاليف المشغل (في حال خسر المدعي الدعوى).<sup>63</sup> يدعى المزارعون، بأن هذه الإجراءات القانونية تعتمد على "الدعوى الباطلة" التي لا يوجد أي احتمال لقبولها، لكن إدارة الإجراءات تلزم المشغل بدفع المصاريف الكبيرة للمحكمة، وبما أن العامل ليس مواطناً إسرائيلياً فحتى بعد أن يثبت المشغل ادعاءاته، لن يكون بالإمكان إلزام العاملين بدفع المصاريف. هناك بُعد سياسي واضح للأنظمة - التي ساندتها وزيرة

المستطلعين للسؤالين المتتاليين.

62 عنوان فرعي في مقالة "محكمة العدل العليا ترفض التماس مؤسسات اليسار وتصادق على أنظمة الأغوار لشاكيذ". معارف 17.9.18.

63 أنظمة محكمة العمل (إجراءات) (تعديل)، 2016، المادة 116.

العدل السابقة، أيلت شاكيد، من حزب اليمين "البيت اليهودي" (لاحقاً "اليمين الجديد" و ثم "يمينة") المتماهية مع المستوطنين.

لقد ميّزت الأنظمة ضد العمال غير الإسرائيليين، الذين ينتمون أصلاً لشرائح سكانية مستضعفة، ومست بحقهم الأساسي في الوصول الى العدالة. هذا التوجه، الذي يميّز ضد العمال ممن لا يحملون الجنسية الإسرائيلية (وإن لم يكونوا من "العمالة الوافدة") يبرز مقارنة بما ينص عليه القانون الدولي وما تقوله الأجسام الدولية المختصة، والتي تؤكد على واجب التعامل بمساواة مع مهاجري العمل أسوة بمواطني الدولة في الإجراءات القانونية، بل وتنص على واجب التسهيل على مهاجري العمل في الوصول الى العدالة والحصول على الحماية لقانونية من المسّ بحقوقهم.<sup>64</sup> ان غياب معطيات وبيانات تدعم الادعاء بأن العمال الفلسطينيين يبادرون الى عدد ملحوظ من الإجراءات السورية ضد مشغليهم لم يمنع تبني الأنظمة.

"لا يوجد لدينا مال لشراء الطعام، فكيف يمكننا أن ندفع للمحكمة  
والمحامي. هناك محامون يغلقون الملفات لأنهم بصف الشركات، والعامل  
يأكلها."  
(مقابلة مع ع. عامل في البناء/ شباط-فبراير 2021)

في شهر أيلول – سبتمبر 2016 التمس عدالة وعنوان العامل وجمعية حقوق المواطن ضد هذه الأنظمة.<sup>65</sup> ادعت الجمعيات أن الأنظمة نظمت بدون صلاحية وأنها تميّز ضد العمال غير الإسرائيليين وأنه لم يثبت واقعياً الادعاء الذي تركز عليه الأنظمة – حيث لا توجد حتى دعوى واحدة لم ينجح فيها المشغل بجباية مصاريفه من عامل غير إسرائيلي خسر الدعوى.<sup>66</sup> من خلال الالتماس اعترفت الدولة بأنه لا يوجد مثل هذه الدعاوي فعلاً، وأن المعطيات التي كانت ماثلة أمام وزيرة القضاء أثبتت أنه في حالات قليلة فقط أضطر المدعي عليهم (المشغلين) إنهاء الإجراءات باتفاقية مصالحة لأنهم، وحسب أقوالهم، خافوا من خسارة مصاريفهم إذا فازوا.<sup>67</sup> أقرت الدولة في ردها على الالتماس بأن:

"المتضررون الأساسيون هم العمال الأجانب وسكان السلطة الفلسطينية،  
الذين يعمل العديد منهم في إسرائيل. هؤلاء العمال مستضعفون للغاية،

Petra Herzfeld Olsson, 'The Role of Effective Enforcement in International Law on Labour Migration' 64 (2020) 17 International Organizations Law Review 206, p. 218 and references therein; *International Convention on Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families*, adopted 18 December 1990, (UN Human Rights Committee 'General Comment' entered into force 1 July 2003, art. 18 15 - the Position of Aliens Under the Covenant' (11 April 1986).

وفي السياق الإسرائيلي، أنظروا ملف استئناف محكمة العمل القطرية رقم لا"ع (أرצ"י) 1064/00 دניאל كينيانغ'וי – أولיצקי عبودوت עפר כבישים ופיתוח בע"מ, פד"ע לה 625, 636 (2000); لا"ע (أرצ"י) 1459/02 דן בוצ'ימן – בסט ייזום ובניה בע"מ, פד"ע לה 824, 836 (2000).

65 التماس محكمة العدل العليا رقم 16/7016 عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل وأخرون ضد وزيرة القضاء (نشر في 17.9.2018) (لاحقاً التماس "أنظمة الأغوار")

66 هناك الفقرة 13-14.

67 هناك الفقرة 19، في مداوات المحكمة بتاريخ 27.12.2017 توجه وكيل النيابة الى قائمة بموجبه قدمت 130 شكوى ولكن كانت هناك صعوبة في تأكيد الادعاء مقابل معطيات إدارة المحاكم.

وعادة ما يكونون من مكانة اجتماعية - اقتصادية منخفضة، وأنهم يعملون بالأساس في الأعمال البدنية، في البناء والصناعة والزراعة والأعمال الموسمية، وهناك فوارق لغة ومستويات دخل منخفضة، وعادة ما لا يكونون مؤظّرين. بالإضافة الى ذلك يواجه العمال الفلسطينيون معيقاً آخر أمام التوجه للمحاكم وهو تعلقهم بالمشغل لغرض الحصول على تصريح. أي أن تصريح عملهم ليس عاماً، بل يتبع مشغلاً معيناً، وهكذا يمكنهم فقدان تصريح الدخول الى إسرائيل فيما لو اتخذوا أية خطوات ضد المشغل. يبدو أنه بالنسبة لمجموعة العاملين المميّزة بضعفها، تدعو الحاجة الى توفير حماية إضافية لضمان توجّهها للمحاكم.<sup>68</sup>

تبدّل طاقم القضاة الذي ينظر في الملف عدة مرات. أما الطاقم الذي أصدر قرار الحكم في نهاية الأمر فتبنى قرار القاضي سولبرغ، وهو مستوطن بنفسه، ومعدود على اليمين السياسي. في شهر أيلول -سبتمبر 2018 صدر قرار حكم رفض الالتماس - كتب القرار القاضي سولبرغ. قررت محكمة العدل العليا بأنه لا عيب في تبني أنظمة تمس بالحق في الوصول الى العدالة للعمال غير الإسرائيليين وأن التمييز بين سكان إسرائيل ومدعّين ليسوا من سكان إسرائيل، هو "وليد العقل السليم".<sup>69</sup> وأن طلب إيداع الضمان في الإجراءات التي يرفعها من هو ليس من سكان إسرائيل، وغياب البينة التي تدعم الادعاء الذي تستند عليه الأنظمة - لا يبرر إلغائها.<sup>70</sup>

حسب ما نعرفه، كان للأنظمة تأثيراً سلبياً كبيراً على المبادرة بفتح إجراءات في محاكم العمل. خلال المداولات في الملف تبين أنه نتيجة تسريع الأنظمة كان هناك فعلاً ارتفاع ملحوظ في طلبات إيداع كفالة في الإجراءات في محاكم العمل.<sup>71</sup> هذه الصعوبة تنضم الى صعوبات أخرى تواجه العمال في إدارة الإجراءات - بسبب الخوف من المشغل أو غياب الموارد لتمويل مصاريف المحكمة وأتعاب المحامي. في حديث مع عنوان العامل، أشار بعض العمال الى الصعوبات الاقتصادية البالغة التي تواجه التعامل مع الملفات لضمان حقوقهم والحصول على الدفعات المستحقة، بدون علاقة بالكفالة. إن الكفالة تجعل الأمر أصعب وقد تؤدي الى اقضاء العمال عن المحاكم، حتى أولئك الذين يجرون على المطالبة بحقوقهم وينجحون في سد بقية التكاليف.

في قرار صدر مؤخراً عن محكمة العمل القطرية أوضحت المحكمة أن الأنظمة تغير الوضع القانوني، وأن عبء البينة في حالة طلب إيداع كفالة ينتقل من المشغل الذي يطلب الكفالة الى العامل الذي يرفضها. مع ذلك، فقد شددت المحكمة أنه حتى بعد دخول الأنظمة حيز التنفيذ، يجب الأخذ بعين الاعتبار ضعف العمال وفروق موازين القوى بينهم وبين المشغلين وتعلقهم بهم وصعوبة مطالبتهم بحقوقهم، وأن الدعاوى تصب على حقوق نابعة من قوانين العمل الواقية.<sup>72</sup> اعترفت محكمة العمل أيضاً بالصعوبات النابعة من تشغيل العمال بواسطة مقاولين ومقاولين ثانويين، الأمر الذي من شأنه تعقيد الأمر على العامل في التوصل الى هوية المدعى عليه في مراحل الدعوى الأولية، واعتبرتها معياراً يمكنه أن يؤثر على تحديد الكفالة.<sup>73</sup> ستكشف الأيام عما إذا كان هذا القرار الذي حاول التخفيف بعض الشيء من الضرر للعمال الذين يقاضون مشغليهم، سيقصص الضرر الذي سببته الأنظمة بالحد من قدرة العمال الفلسطينيين على الوصول الى محاكم العمل للمطالبة بحقوقهم المهضومة.

68 في قضية أبو محسن، ص. 24.

69 التماس أنظمة الأغوار، الفقرة 24.

70 هناك، الفقرة 26.

71 هناك الفقرة 9.

72 قضية أبو محسن، الفقرة 35-36، 56.

73 هناك، الفقرة 60.



”لن أصل حتى في أطلامي“ -

# خرق الحقوق الأساسية كنموذج تشغيل للعمال الفلسطينيين

يعمل العمال الفلسطينيون في اسرائيل في فروع تشيع فيها تجاوزات حقوقهم. يتم تجاوز حقوق العمال بسبب عدد من العوامل البنيوية. الأول، تم شرحه بإسهاب في الفصل الأول، ويتعلق بالقيود على التنقل بين المشغلين. التعلق بالمشغل لأجل العمل يجرّد العمال المستضعفين أصلاً من قدرتهم على التفاوض، مما يجعلهم غير قادرين على ترك المشغل المسيء.

هناك سبب بنيوي آخر لهذه القيود، الذي يشكل العامل الأول في أهميته للتجاوز الممنهج لحقوق العمال الفلسطينيين: وهو الأداء الرديء لقسم المدفوعات. ان قسم المدفوعات هو الجسم الرسمي المؤتمن على المعلومات والرقابة والدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين، وسوف نتناول أدائه فيما يلي.

”هناك أمور يفعلونها للعمال لا يمكنك تخيلها. فإذا مرض أحد ما مثلاً أو تغيب عن العمل يخصمون من معاشه مبلغاً عن يوم الغياب، لأنهم يقولون إنهم يدفعون عن هذا الجزء من التصريح.“  
(مقابلة مع م. عامل بناء، كانون ثاني-يناير 2021)

ان خرق حقوق الفلسطينيين الممنهج يلقي تعبيراً عنه في المعطيات التي جمعها عنوان العامل في مطلع هذا العام، ونشهد عليها بالمساعدات اليومية التي تقدمها للعمال الفلسطينيين. تشير المعطيات المجموعة بوضوح الى أن تشغيل العمال الفلسطينيين لا يخضع لأي قوانين عمل واقية، بل تسيطر عليه معايير تخص هؤلاء العمال فقط.

ان قسم المدفوعات أو باسمه ”الحديث“ والذي يعكس واقعه – ”قسم الخدمات للمشغل“ - هو الجسم المؤتمن على المعلومات والرقابة والدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين، منذ إنشائه عام 1970 بموجب قرار حكومي لترتيب عمل الفلسطينيين في اسرائيل. لقد أنشئ القسم كجزء من خدمات التشغيل (التي كانت وقتها جزءاً من وزارة العمل و ثم وزارة الصناعة والتجارة). تقرر أن يحوّل المشغل الى القسم دفعات المعاش والحقوق الاجتماعية على أن يدفع القسم للعامل أجرته.<sup>74</sup> في العام 1994 تقرر أن يتوقف القسم عن دفع المعاشات وأن يعالج الحقوق الاجتماعية فقط – أما المعاشات فيدفعها المشغلون للعمال مباشرة.<sup>75</sup> في العام 2002 نُقل قسم المدفوعات من وزارة الصناعة والتجارة الى سلطة السكان والهجرة. هناك من يرى أن نقل القسم من وزارة تفهم معنى علاقات العمل والحقوق في العمل الى مكتب حكومي آخر أسفر عن صعوبات في ضمان الحقوق التي كان من المفروض بالقسم حمايتها بموجب قرار الحكومة.<sup>76</sup> هذا التوجه تفاقم في العام 2019 عندما بقي القسم تحت جناح سلطة السكان والهجرة تحت اسم مختلف هو ”قسم خدمات المشغل“.

74 عنوان العامل 2014، تقرير مراقب الدولة 65 ج. ص. 485، 516.

75 تقرير مراقب الدولة 65 ج. ص. 516

76 انظروا شاليف، ص. 53.

لقد أشار مراقب الدولة الى اشكاليات إدارية في تعامل قسم المدفوعات، كالعامل دون صلاحية وعدم الشفافية وسوء النية. يُدار قسم المدفوعات في سلطة السكان، وهي مكتب حكومي أعلن أنه يفتقد الى المعرفة والقدرة على مراقبة نشاط القسم.<sup>77</sup> إشكاليات عمل قسم المدفوعات وعدم انتظام عمله وتعليماته التوجيهية تصعب الوضع ليس على العمال فقط، بل على المشغلين الإسرائيليين المضطربين الى العمل من خلاله.<sup>78</sup>

بدون التعمق في العوامل التاريخية أو الإدارية التي أدت الى هذا الوضع، لا نقاش اليوم على أن هناك خلل كبير في عمل قسم المدفوعات، وجميع الجهات المهنية ذات العلاقة شريكة لهذا الاستنتاج. قرر مراقب الدولة عام 2014 ان القسم قد فشل في أداء وظيفته ويجب النظر في استمرار عمله.<sup>79</sup> عملياً، لقد اكتشف مراقب الدولة تجاوزات كبيرة في جميع مناحي مسؤوليات القسم – بما فيها دفع رسوم العيد،<sup>80</sup> وبلاغ الأقدمية (الذي تحسب الحقوق بموجبه)،<sup>81</sup> واسترجاع تكاليف السفر،<sup>82</sup> وبدل النفاهة،<sup>83</sup> وبدل العطلة،<sup>84</sup> وتعويضات الإقالة،<sup>85</sup> والدفع مقابل الساعات الإضافية.<sup>86</sup>

أحد الأوجه الأصعب للضرر الذي تسبب للعمال من الإدارة الفاشلة كان في مهمة قسم المدفوعات بإصدار قسائم الرواتب (تلوشات) للعمال الفلسطينيين، على أساس المعلومات التي يوفرها المشغل. لم يدر ببال قسم المدفوعات أبداً أن يفحص ولو بشكل أولي إن كانت المعلومات التي يسجلها في قسيمة الراتب (التلوش) صحيحة.

في المسح الذي أجريناه استعداداً لكتابة هذا التقرير اتضح، بشكل غير مفاجئ، أن غالبية العمال الذين أجابوا على الاستبيان لم يحصلوا على قسيمة الراتب (التلوش) بشكل ثابت. ربع العمال فقط في فروع غير فرع البناء أجابوا أنهم يحصلون على قسيمة الراتب بشكل ثابت. غالبية من يحصل على قسيمة الراتب لا يفهمون المكتوب فيها.<sup>87</sup>

كل العمال تقريباً الذين شاركوا في استبيان عنوان العامل أجابوا بأن المكتوب في القسيمة لا يتلاءم وأجرهم.<sup>88</sup> أن ظاهرة القسائم التي لا تعكس الواقع هي الطريقة المفضلة لتشغيل الفلسطينيين. الأمر متبع الى درجة أن محاكم العمل تقبل بشكل مفروغ منه أنه لا توجد علاقة بين القسيمة والواقع وأن المشغل نفسه يصرح بذلك في الإجراءات أمام المحكمة.<sup>89</sup>

77 تقرير مراقب الدولة 65 ج. ص. 513.

78 برداء، ص. 96-103.

79 تقرير مراقب الدولة 65 ج. ص. 490.

80 هناك ص. 518.

81 هناك ص. 523.

82 هناك ص. 530.

83 هناك ص. 525.

84 هناك ص. 524.

85 هناك ص. 527.

86 هناك ص. 529.

87 178 من 211 مستطلعين في فرع البناء و 58 من 64 مستطلعين في الفروع الأخرى أجابوا بالنفي عن سؤال: "هل تحصل على قسائم الراتب (تلوشات)، وهل تفهم ما هو مكتوب فيها؟"

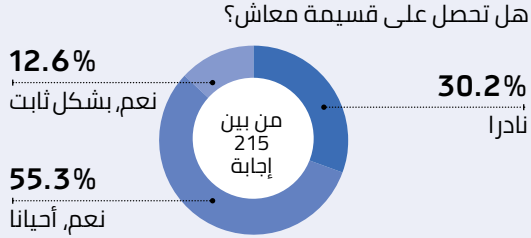
88 93% من العمال الفلسطينيين قالوا في الاستبيان أن التلوشات لا تعكس المعاش الحقيقي الذي حصلوا عليه.

89 قيل في إحدى المداولات في محكمة العمل القطرية: "في القضية التي ننظر فيها طرح السؤال المتعلق بتصاريح العمل الممنوحة من قبل الإدارة المدنية. في هذا الخصوص ادعى المشغلون... أن مجرد اصدار التصريح لا يثبت أن العامل كان مشغلاً بالفعل...". أحياناً التصاريح تشكل مجرد أداة للمرور عبر الحواجز". قضية أبو محسن، الفقرة 43.

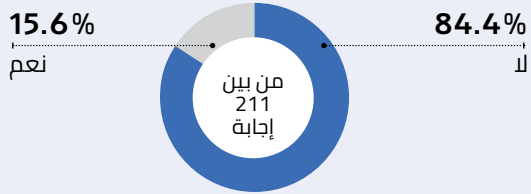
## فحص عنوان العامل

## قسمة معاش

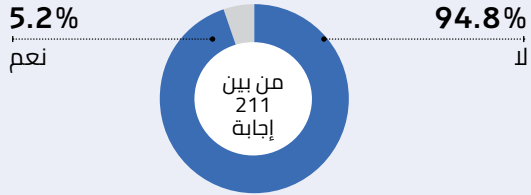
### من بين من تمت مقابلتهم في قطاع البناء



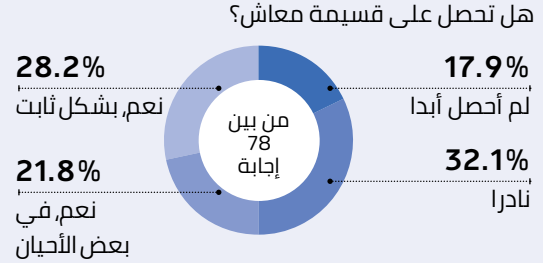
ان كنت تتلقى قسيمة معاش - هل تفهم ما هو مكتوب فيها؟



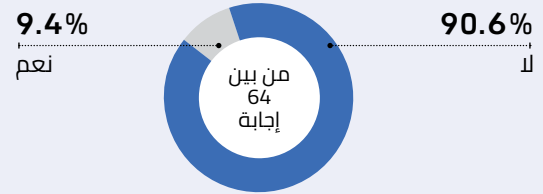
ان كنت تتلقى قسيمة معاش - هل معاشك مطابق لما هو مسجل في قسيمة المعاش؟



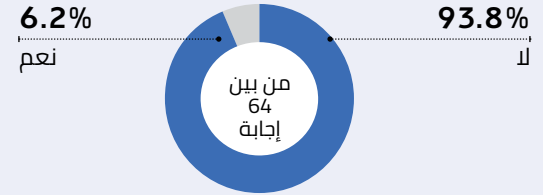
### من بين من تمت مقابلتهم من كافة القطاعات ما عدا البناء



ان كنت تتلقى قسيمة معاش - هل تفهم ما هو مكتوب فيها؟



ان كنت تتلقى قسيمة معاش - هل معاشك مطابق لما هو مسجل في قسيمة المعاش؟



الهوة بين المستندات الرسمية والواقع تبدأ بقضية التصاريح المزورة التي وصفناها في الفصل الأول. ثلث العاملين في فروع غير البناء لا يشتغلون لدى الشخص الذي أصدر لهم التصريح والمسجل اسمه على قسيمة الراتب<sup>90</sup>.

شهد العديد من العمال في المقابلات أنه لا يوجد دفع مقابل العمل لساعات إضافية، وأن قسيمة الراتب لا تعكس الساعات الفعلية التي عملوا بها. ان هذه التجاوزات – ومن ضمنها أجر الحد الأدنى والحقوق المرافقة، مثل الحق في العطلة المدفوعة والعيد والمرضية – هي شائعة كثيراً. أجاب أكثر من 100 عامل على استمارة أسئلة بالنسبة لبدل الأيام المرضية نشرت على فيسبوك عنوان العامل باللغة العربية، بموجبها: نحو 90% من العمال الذين حاولوا الحصول على بدل أيام مرضية من مشغليهم قبلوا بالرفض<sup>91</sup>. في الفترة التي أدير فيها الصندوق بيد قسم المدفوعات لم يعرف 91% من العمال أن لديهم إمكانية الحصول على بدل أيام مرضية من الصندوق. بالنسبة للحق في العطلة الوضع مشابه، الغالبية الساحقة من العمال في كل الفروع (93.5%) لا يخرجون لعطلة سنوية مدفوعة<sup>92</sup>.

90 34.2% من العاملين في فرع الصناعة والزراعة قالوا أنهم لا يشتغلون بالحقبة لدى الاسم المسجل على التصريح.

91 89.9% من العاملين الفلسطينيين الذين سئلوا أن كانوا قد نجحوا في الحصول على بدل أيام المرضية عندما مرضوا، أجابوا بالنفي.

92 93.5% من العاملين في جميع الفروع ما عدا البناء، و93.8% من العاملين في فرع البناء.

"... لم أطلب ولا مرة (دفع مقابل الأيام المرضية أو العطلة)، لأنني أعرف أنهم لن يعطونني، حتى ولا في أطلامي."  
(مقابلة مع و. عاملة في الزراعة، كانون ثاني- يناير 2021)

في غياب القدرة على التفاوض، وعلى ضوء حجم التجاوزات الكبير، تظهر جلياً الحاجة الى تطبيق القانون. إن غياب تطبيق القانون يُضاف الى المشاكل البنوية التي وصفناها سابقاً. حتى عام 2018 لم توثق سلطة السكان والهجرة، والتي توزع 130,000 تصريح سنوي على العمال الفلسطينيين، وكما يبدو أنها لم تنفذ أيضاً – فعاليات تطبيق القانون بالنسبة لمشغلي العمال بتصاريح. منذ عام 2018 بدأ توثيق نشاط تطبيق القانون. المعطيات الواردة مقلقة للغاية: في السنوات 2018-2019 نفذت 28 و- 27 عملية تطبيق قانون بالتوافق، وتحقق مع مشغلي العمال الفلسطينيين في فرع البناء (والذي يعمل فيه، كما هو معروف، أكثر من 60 ألف عامل)، ونفذت 5 و- 7 عمليات تطبيق قانون في الصناعة ( نحو 10 آلاف عامل، تشمل منطقة عطروت).<sup>93</sup> للمقارنة، وبالنسبة لمهاجري العمل في اسرائيل (العمالة الوافدة التي يبلغ عددها أقل من عدد العمال الفلسطينيين ويعملون في نفس الفروع) نفذت السلطة في كل واحدة من السنوات نحو 1,200 عملية تحقيق لتطبيق القانون. حتى مع أن هذه الأعداد المتعلقة بالعمال الأجانب تدل على تدني التطبيق ولا تقترب حتى من المستويات التي يجب أن تكون عليها نظراً لحجم التجاوزات، فإن الوضع أسوأ بالنسبة للعمال الفلسطينيين.

قد تحسن امكانية التنقل بين المشغلين من القدرة على التفاوض للعمال ونتيجة لذلك تحسن حقوقهم، لكن من الصعب أن نؤمن بأن الإصلاحات كافية بدون أن ترافقها خطوات إضافية تضمن حقوق العمال.

## فحص عنوان العامل

## عمليات لتطبيق حقوق العمال

2019

**28** عملية تطبيق القانون  
أكثر من **60,000** عامل.

**5** عمليات تطبيق القانون  
أكثر من **10,000** عامل.

**8** عمليات تطبيق القانون  
أكثر من **10,000** عامل  
(يشمل منطقة عطروت).



في قطاع  
البناء



في قطاع  
الزراعة



في قطاع  
الصناعة

2018

**27** عملية تطبيق القانون  
أكثر من **60,000** عامل

**7** عمليات تطبيق القانون  
أكثر من **10,000** عامل.

**3** عمليات تطبيق القانون  
أكثر من **10,000** عامل  
(يشمل منطقة عطروت).

93 رداً على طلب معلومات حسب قانون حرية المعلومات 17.11.2019.

” عندما تدخل الى مصنع ترى أن العمال يصمتون عن كل شيء “ -

## تأطر العمال الفلسطينيين

إن قرار لجنة الوزراء للشؤون الأمنية الصادر بتاريخ 8.10.1970، والمذكور أعلاه، والذي رتب موضوع دفع الأجرة وفروقات الدفعات الاجتماعية للعمال الفلسطينيين، عزّف موضوع اقتطاع رسوم النقابة من المعاش ومسؤولية قسم المدفوعات (الذي كان من ضمن خدمات التشغيل في وزارة العمل) عن جباية المبالغ المقتطعة من المشغلين.

”أطلب من المنظمات العمالية أن تأتي لترى ماذا يحصل في المصانع، أن يجبروا المصانع على تحسين ظروف العمال، يجب أن نجبرهم على العمل بشكل قانوني.“  
(مقابلة مع عامل في فرع الصناعة، شباط-فبراير 2021)

كان العالم النقابي في إسرائيل مختلفاً تماماً آنذاك، كانت ”الهستدروت“ - نقابة العمال العامة - هي الموقعة على جميع الاتفاقات الجماعية في الفروع التي يعمل فيها العمال الفلسطينيون، ولهذا نص قرار الحكومة من العام 1970 بأن الرسوم النقابية التي تُجبي من العمال يتم تحويلها الى الهستدروت.<sup>94</sup> تُخصم رسوم العمل النقابي من أجر كل عامل في إسرائيل يعمل لدى مشغل موقع على اتفاقية جماعية وهو ليس عضواً في تنظيم عمالي أياً كان. إن منطق الدفع هو أن الاتفاقات الجماعية أدت الى تحسين حقوق العمال في المصانع الموقعة عليها، ويجب أن يدفع العمال مقابل هذا التحسين - حتى لو لم يكونوا أعضاء في نقابة عمال، وملزمين برسوم العضوية. عندما تقرر جمع الرسوم النقابية من العمال الفلسطينيين، بنسبة 0.75% من الأجر، كان من المفروض بهذه الجباية أن تخضع للشروط المسموح بها في القانون والتي تحدد إمكانية جباية الرسوم فقط من العمال الذين يتمتعون من الاتفاقات الجماعية في المصنع أو الفرع الذي يعملون به.

مع الوقت، تغير سوق العمل في إسرائيل بشكل دراماتيكي، وهبطت نسبة العمال النقابيين في إسرائيل من 86% الى 40% في مطلع سنوات الألفين.<sup>95</sup> هبط الى 20 بالمئة من مجمل العاملين في إسرائيل عدد العمال الذين تسري عليهم اتفاقية جماعية تتعلق بالعمل (وبذلك يقع عليهم واجب دفع رسوم النقابة للنقابة التي أبرمت الاتفاقية بموجب قانون الاتفاقيات الجماعية). إن تراجع مكانة الهستدروت العامة فتح المجال لظهور منظمات عمالية جديدة: الهستدروت القومية القديمة، ونقابتان عماليتان حديثتا العهد نسبياً: قوة للعامل ومعا.

هذه التغييرات لم تنعكس على جباية رسوم النقابة من العمال الفلسطينيين العاملين بتصريح، حيث واصل قسم المدفوعات على مدار عشرات السنين تحويل الأموال للهستدروت العامة بنسبة 0.75% من أجر العامل ”كرسوم نقابة“، بدون أن يلتفت الى ما يسمح به القانون. إن جباية رسوم النقابة من أجر العمال الفلسطينيين - وقياس عام من السنوات الأخيرة بلغت هذه الرسوم أربعين مليون شيكل جديد سنوياً، تم اقتطاعها بشكل فوري (منذ عام 2008 تحول الهستدروت نصف رسوم النقابة للعمال الفلسطينيين الى فدرالية النقابات المهنية الفلسطينية). لم يفحص أحد إذا كان القانون يسمح بذلك، إذا كان هناك اتفاقية جماعية تسري على مكان تشغيل العامل الذي اقتطعت من أجره الرسوم، أو إذا لم يكن العامل عضواً في نقابة عمالية أخرى (وعندها يمنع القانون جباية رسوم نقابية منه).

94 عن جباية الرسوم النقابية وسريان الاتفاقيات الجماعية من جهة والاهتمام المحدود للهستدروت العامة في شؤون العمال الفلسطينيين من جهة

أخرى، انظروا مثلاً Preminger (ملاحظة هامشية 2)، ص. 160

95 مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ”الحق في التأطر في إسرائيل“، 25.6.2006.

قدم عنوان العامل دعوى باسم منظمة معاً النقابية العمالية، في شباط - فبراير 2020 أدت الى وقف جباية هذه الأموال الممنوعة. إن إعلان الدولة خلال المداولات أنها ستتوقف عن اقتطاع وتحويل الأموال بشكل فوري، بل وتصريحها بأن جزءاً من الأموال المجبّية بشكل فوري ليست من حقها أبداً هو مقلق للغاية. لا يمكن التغاضي عن تقاعس الدولة نفسها التي تبيّن في القضية أنها قامت بجباية الأموال خلال عشرات السنين بدون أن تعرف ما الهدف منها.

"أنا اعرف حقوقي لكنهم لن يعطوا أي شخص شيئاً. عندما تدخل الى المصنع وترى جميع العمال ساكتين على كل شيء، تضطر الى التصرف مثلهم، إذا كان أحد أقدم مني في العمل يسكت عن حقه هذا يؤدي بي أنا أيضاً للسكوت عن حقوقي.  
لقد أحضرت أساف أديب من (جمعية العمال) معاً، بهدوء، وشرح لنا أساف ما علينا فعله، الجميع وقّع، لكن المدير السابق حاول إفشال الموضوع، (...), لقد هدّد الناس، وحاول إقناع الآخرين، وزاد من معاشات البعض، في النهاية خاف العمال وبعضهم تنازل مقابل تحسينات معينة في الشروط ولم يستمروا."  
**(مقابلة مع عامل في فرع الصناعة في المنطقة الصناعية عطر،  
شباط-فبراير 2021)**

تعكس هذه القصة توجهاً أوسع، تطرقنا إليه في تقريرنا السابق. العمال الفلسطينيون الذين كانوا مصدرراً جدياً للدخل، لم يستمتعوا بحرية التأطر – فعندما تُحوّل المبالغ بشكل فوري الى منظمة عمالية واحدة، لا يبقى لأي منظمة نقابية محفّز لتحسين وضع العمال. ليس للنقابة التي تحصل على الأموال مباشرة سواء عملت لصالح العمال أم لا، ولا لغيرها من النقابات. حاولت منظمة معاً مثلاً تأطيرهم وأضطرت الى خوض إجراءات قضائية مستمرة لكي تحصل على رسوم العضوية من العمال. ممثل الهستدروت القومية التي بدأت بجباية الرسوم من العمال في السنتين الأخيرتين، قال في المداولات في المحكمة أن منظمته تعمل الكثير من أجل العمال، كمثال أشار أن ممثليه يذهبون الى الحواجز ليحصلوا على تواقع العمال على استمارات الانتساب. ممثل الهستدروت العامة، والتي جرفت عشرات ملايين الشواقل بدون أي عمل نقابي لصالح العمال الفلسطينيين بالمقابل، وصف نشاطات خفيفة، من السنتين الأخيرتين كذلك، وهي بعيدة جداً عن المشاكل التي تشغل بال العمال. التأطر النقابي إذاً لم يفد العمال الفلسطينيين ولم يحسن من أوضاعهم، لكنه كان وسيلة أخرى مشابهة للوسائل المذكورة أعلاه، للاغتناء على حساب تشغيلهم في إسرائيل<sup>96</sup>.

96 لقراءة أخرى عن المساهمة المحدودة للنقابات مقابل نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وبالأساس عنوان العامل، انظروا Assaf Shlomo Bondy, 'New Labor Actors Under Corporatism: Complementarity and the Renewal of Class Representation for Precarious Workers' [2020] Critical Sociology.



# الأمان والوصول الى العلاج الطبي في عمل الفلسطينيين

فرع البناء في اسرائيل هو أخطر الفروع على العمال. في السنوات الأخيرة شكّل عدد حوادث العمل في البناء نحو نصف مجمل الحوادث في السوق، وتشكل الحوادث الخطيرة في الفرع أكثر من نصف الحوادث المميتة في جميع الفروع.

في العام 2020 قتل 35 عامل بناء – 53% من مجمل قتلى حوادث العمل في هذه السنة. في العام 2019 قتل 47 عامل بناء والذين يشكلون 57% من مجمل قتلى حوادث العمل في تلك السنة.<sup>97</sup> تشير معطيات الاتحاد الأوروبي بأن عدد قتلى حوادث العمل في فرع البناء في اسرائيل وصل الى 1.12 قتيل لكل 100 ألف عامل في الفرع، وهو الأكبر والأكثر بروزاً بمقياس عالمي.<sup>98</sup>

ان اشكاليات السلامة في العمل والوفاة في فرع البناء مرتبطة تماماً بهوية العاملين فيه. أكثر من ثلثي العاملين في البناء هم من الفلسطينيين أو مواطني إسرائيل العرب أو مهاجري العمل، وهم من يشتغلون في الأعمال الأكثر خطورة. إزاء التقاعس المستمر للدولة ظهرت في السنوات الخمس الأخيرة حركة احتجاج جماهيرية وضعت نصب أعينها التعريف بصورة ضحايا حوادث العمل الشفافين في البناء، ونادت لمعالجة طارئة لتجاوزات السلامة والأمان في الفرع. بدأت وسائل الإعلام برصد حوادث البناء وضحاياها المتضررين منها بشكل موسع ومستمر. نتيجة الضغط الجماهيري، قامت الحكومة بعدد من التغييرات التشريعية لزيادة الأمان في الفرع وزادت عدد المراقبين المؤتمنين على تطبيق قواعد السلامة.

”لم أشعر بالأمان في العمل... نعمل دون خوذة للرأس، وبدون ملابس خاصة، ينزلونك للعمل في ثُفر في الشوارع غير آمنة. العامل رخيص، كما يقولون. لا يهمهم ان كنا نحيا أو نموت، المهم أن نأتي بالفائدة في نهاية اليوم.“  
(مقابلة مع عامل في فرع البناء، آذار- مارس 2021)

إلا أنه لم يطرأ تحسن ملحوظ رغم هذه الخطوات في السلامة والأمان في العمل في قطاع البناء. عملياً، بقيت معايير الرقابة والتطبيق في هذا الفرع (كما في بقية الفروع في سوق العمل) منخفضة وغير كافية. هكذا، بموجب إدارة السلامة في وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، المؤتمنة على الرقابة وتطبيق معايير السلامة في العمل، يجب على اسرائيل تشغيل مئة مراقب إضافي على الأقل لكي تصل الى الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD - للدول النامية.<sup>99</sup> تطبيق القانون الجنائي ضد المخالفين لقواعد السلامة يكاد يكون معدوماً. في أواخر 2018 أقيم في الشرطة قسم التحقيقات في حوادث البناء ”العمل بلا مخاطر“ - ”פוליס“ (”פועלים בליא“) – كوحدة مشتركة للشرطة ووزارة الداخلية والعمل والرفاه الاجتماعي، للتحقيق في حوادث العمل في فرع البناء. إلا أن هذا القسم قد حقق في عدد بسيط جداً من حوادث العمل على مدار عامين. إزاء قلة التحقيقات الجنائية ضد من يخرق قانون السلامة، من

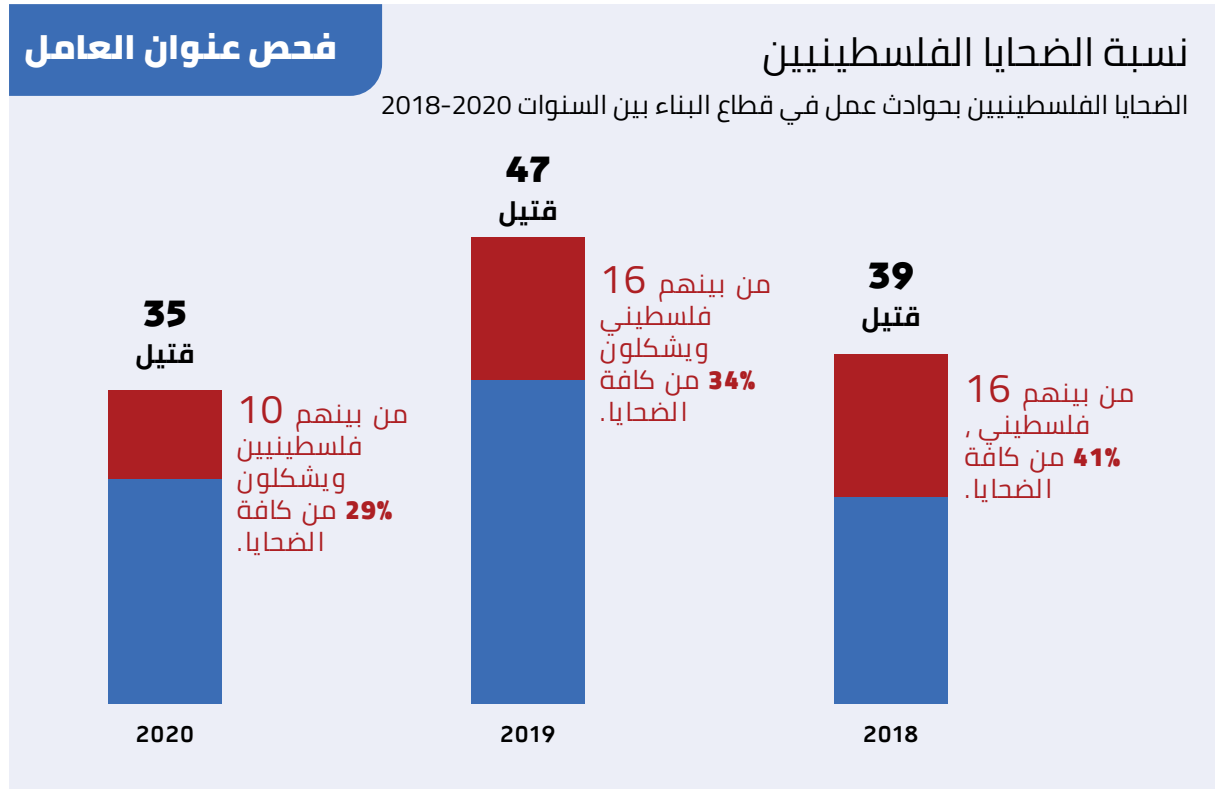
97 عنوان العامل، ”قاعدة بنايات مدنية – حوادث العمل“، <https://www.kavlaoved.org.il/work-accidents-data>

98 ران كوهين، أنظمة السلامة في العمل (أعمال البناء): تقرير تقييم تأثير العبء التنظيمي، إدارة السلامة والصحة التشغيلية، وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، تشرين أول-أكتوبر 2019، ص. 21 [https://www.gov.il/BlobFolder/publicsharing/regulatory-impact-assessment-impact-report.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/publicsharing/regulatory-impact-assessment-impact-report/he/regulatory-impact-assessment-impact-report.pdf)

99 أور كشتي، ”عدد مراقبي السلامة في البلاد هو ثلث الحد الأدنى لمنظمة OECD في الدول النامية“، هآرتس، 16.02.2019، <https://www.1.2866915-haaretz.co.il/news/education/.premium>

الواضح أن لوائح الاتهام التي قدمت تكاد تكون معدومة أيضاً. الى جانب تطبيق القانون الجنائي، قام المشرّع بترتيب سلسلة من الخطوات الإدارية للتطبيق ضد المقاولين الذين يتجاوزون قواعد السلامة – منها فرض العقوبات، سحب رخصة المقاول وإبعاده عن تنفيذ مشاريع رسمية حكومية – لكن هنا أيضا كان اللجوء لهذه الإمكانيات ضئيلاً. استخدام العقوبات الجنائية أو الإدارية الضئيل يؤدي طبعاً الى غياب الردع للمقاولين والمستثمرين، الذين يواصلون خرق قواعد السلامة بدون أي عائق.<sup>100</sup>

في نهاية عام 2020 يعمل في فرع البناء أكثر من 300 ألف عامل، منهم 85 ألف فلسطيني من سكان الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح.<sup>101</sup> بموجب التقديرات، يعمل 30 ألف فلسطيني إضافي في اسرائيل في فرع البناء بدون تصريح. العمال الفلسطينيون يشكلون اليوم أكثر من نصف العاملين في أعمال البناء الخارجية (بناء هيكل العمارة).<sup>102</sup> لذلك، يكونون معرضين أكثر لمخاطر العمل في البناء وبالأخص للوقوع من أماكن مرتفعة، والذي يشكل أكثر من نصف حوادث العمل في البناء. هذا الواقع ينعكس في النسبة العالية للقتلى في فرع البناء.



100 عنوان العامل، "السلامة في العمل- تلخيص العام 2020"، 31.12.2020. <https://www.kavlaoved.org.il/%d7%93%d7%95%d7%97-%d7%91%d7%98%d7%99%d7%97%d7%95%d7%aa-%d7%91%d7%a2%d7%91%d7%95%d7%93%d7%94-2020>

101 رئيس اتحاد "بونييه هارتس" رؤول سروغو، "تأثير أزمة جائحة الكورونا على فرع البناء والبنى التحتية"، <https://www.acb.org.il/%D7%94%D7%A9%D7%A4%D7%A2%D7%AA-%D7%9E%D7%A9%D7%91%D7%A8-%D7%A0%D7%92%D7%99%D7%A3-%D7%94%D7%A7%D7%95%D7%A8%D7%95%D7%A0%D7%94-%D7%A2%D7%9C-%D7%A2%D7%A0%D7%A3-%D7%94%D7%91%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%94-%D7%95>

102 ياعيل دارنيل، "وزارة البناء تطلب استثناء فرع البناء من الإغلاق واستمرار دخول العمال الفلسطينيين"، ده-ماركر، 14.9.2020.

[1.9154552/https://www.themarket.com/realestate](https://www.themarket.com/realestate/1.9154552/)



رغم نسبتهم العالية من مجمل المصابين في حوادث البناء، على مدار السنوات، كانت نسبة الفلسطينيين الذين حصلوا على مخصصات الإصابات في العمل من التأمين الوطني أقل من نسبة الإسرائيليين. بين السنوات 2017-2019 تراوحت نسبة الفلسطينيين الذين حصلوا على مخصصات الإصابات بين 1% و- 1.1%، مقابل 1.7% من الإسرائيليين الذين حصلوا عليها. يشير التأمين الوطني في تقاريره الى أن هذه الفجوة أخذت في التوسع على ضوء واقع تشغيل الفلسطينيين في فرعي البناء والزراعة الخطرة، والى أن نسبتهم من ضمن من يحصلون على مخصصات الإصابات يجب أن تكون أكبر من نسبة الإسرائيليين. تشير التقارير السنوية للتأمين الوطني أيضاً الى أن المصابين الفلسطينيين "يتمتعون كما يبدو عن التبليغ عن الإصابات في العمل لعدة أسباب، منها: الخشية من فقدان العمل في حال غيابهم بسبب الحادثة، مكانتهم غير القانونية والخوف من مصيرهم إذا علم بالأمر، وكما يبدو فإن لغياب المعلومات بالنسبة لحقوقهم دور في الموضوع كذلك".<sup>103</sup>

هذه التبريرات مريحة جداً للتأمين الوطني لأنها تزيح عن كاهل هذا الجسم المهم مسئولية منح الدفعات عن إصابات العمل للعمال الفلسطينيين. عملياً، فإن الاسباب التي لا تقل أهمية تتعلق بعدم امكانية وصول العمال الفلسطينيين لآليات التأمين الوطني وتراكم العوائق على درب هذه المجموعة المستضعفة لتحصيل حقوقها في حال إصابتها في العمل. أمامكم بضعة أمثلة للمتاهاة البيروقراطية التي يتوه فيها العامل الفلسطيني لدى محاولته تحصيل حقوقه أمام التأمين الوطني. نحذّر بأن قراءة العوائق بحد ذاتها قد تتعب القارئ، فما بالك خوض تجربة هذه المتاهة للعامل الفلسطيني المصاب.

يجب أن يقدم العامل الذي أصيب في العمل مطالبة الى التأمين الوطني. هناك ثلاثة طرق لتقديم المطالبة للحصول على مخصصات الإصابات في العمل: الأولى، هي الذهاب الى التأمين الوطني، والثانية، ارسال استمارة المطالبة بالبريد أو بالفاكس وإرفاق المستندات المطلوبة لها، والثالثة، هي التوجه عن طريق موقع الانترنت. لا يمكن للعديد من الفلسطينيين استخدام الطريقة الأولى، لأنهم عندما يتغيبون عن العمل يخسرون تصريح الدخول لإسرائيل. بالإضافة، فإن إصابتهم في العمل تصعب عليهم السفر الى اسرائيل. التوجه عن

103 تقرير التأمين الوطني السنوي 2019، ص. 6-7. [https://www.btl.gov.il/Publications/Skira\\_shnatit/2019/Documents/chap-3-08-avoda.pdf](https://www.btl.gov.il/Publications/Skira_shnatit/2019/Documents/chap-3-08-avoda.pdf)

طريق موقع الانترنت، وهي الطريقة التي يفضلها العديد من المواطنين الإسرائيليين، غير متاحة للعمال الفلسطينيين. هذا لأن دخول موقع الانترنت يتطلب رقم هوية اسرائيلي، هوية لا يملكها بطبيعة الحال الفلسطينيون. نتيجة لذلك تبقى الامكانية الوحيدة للعمال الفلسطيني هي تقديم المطالبة عبر الفاكس أو البريد. هذه الامكانية معقدة، فمن الصعب للعمال الفلسطيني التأكد من استلام التأمين الوطني لأوراقه، وحتى لو تأكد لا يكون بإمكانه هو استلام ما يطلبه التأمين الوطني منه (قد يطلب التأمين مثلاً استكمال المستندات الناقصة) لأنه لا يملك فاكس في منزله أو عنوان بريدي دقيق لاستلام البريد. إذا، ترسل الطلبات بالفاكس أو البريد لكنها غالباً ما لا تقبل.<sup>104</sup>

مثال آخر على سلب الحقوق البيروقراطي يتمثل في الآلية المعقدة والكفائية التي خلقها التأمين الوطني للعمال الفلسطينيين المصابين في حوادث العمل خصيصاً، ووضعها عثرة في طريقهم للعلاج وإعادة التأهيل مباشرة بعد الحادث. العمال الفلسطينيون في اسرائيل هم الفئة الوحيدة التي يطلب منها أن تمول بذاتها العلاجات الطبية وعلاجات التأهيل في الفترة الواقعة بين تاريخ الإصابة في العمل في اسرائيل وحتى الاعتراف بإصابتهم على يد التأمين الوطني. ان الترتيب المعمول به في اسرائيل ينص على استعادة مصاريف العلاج للعمال الفلسطينيين بإثر رجعي، أي: فقط بعد الاعتراف بالحادثة كحادثة عمل، بعد مرور أشهر على وقوعها. هكذا، وبخلاف المعمول به مع العامل الاسرائيلي أو العمالة الوافدة، فإن العامل الفلسطيني الذي أصيب في عمله في اسرائيل أو في المستوطنات، وفي الفترة الحرجة بالذات من إصابته والتي لا يستطيع فيها العمل، مُطالبٌ بصرف مبالغ طائلة من جيبه على العلاجات الطبية أو كما يحصل عادة، يضطر الى التنازل عن العلاج وإعادة التأهيل لأنه لا يقدر على تكاليف مصاريفها. لا يتسع المجال لوصف البيروقراطية وتعقيداتها التي يواجهها العامل الفلسطيني في طريقه لاسترجاع مصاريف العلاج والتأهيل في إصابات العمل، الى حين حصوله على الاعتراف بأن الإصابة إصابة عمل. أولاً، يمكن للعامل المطالبة بالاسترجاع فقط بعد الاعتراف بإصابة العمل، وذلك بعد أن يكون قد مَوّل العلاجات بنفسه، ومن ثم ينتقل طلبه الى ثلاثة أجسام مختلفة لدراسته. لا يتكلف أي من تلك الأجسام عناء إطلاع العمال على معلومات أو أجابة أسئلتهم أو تبرير قرار ارجاع تكاليف العلاجات ومبلغ الاسترجاع. في نهاية الأمر يخشى العمال الفلسطينيون، أو لا يقدر على تسديد تكاليف العلاج بذاتهم ويتنازلون عن العلاجات الغالية مما يضر بصحتهم وبإعادة تأهيلهم. في تاريخ 2.2.2021 قدم عنوان العامل وجمعية حقوق المواطن في اسرائيل التماساً حول الضرر الشديد اللاحق بصحة مصابي العمل الفلسطينيين.<sup>105</sup> من المتوقع أن يدار الملف ببطء، بينما يبقى مصابو العمل الفلسطينيون بدون رد ويستمر وقوع الإصابات بدون علاج.

ان مستوى الأمان المتدني للعمال الفلسطينيين في فرع البناء ينعكس في استبيان قصير حول السلامة أجريته في صفحة الفيسبوك في شباط - فبراير 2020. شارك في الاستبيان 35 عامل. الغالبية الساحقة، ثلثي المشاركين، أجابوا بالنفي على السؤال: هل يواظب المشغل على قواعد السلامة في العمل؟ وكتب أحدهم ملاحظة: "لن يهتموا أن مُنتأ". نحو نصف من شاركوا في الاستبيان قالوا بوضوح أنهم لا يشعرون بالأمان لدى ذهابهم الى العمل.

في بداية الشهر نشرت وسائل الإعلام شهادات لعمال فلسطينيين عن الحوادث التي حصلت لهم.<sup>106</sup> أحد العمال شهد أن "المقاولون في الورشات التي نعمل فيها لا يشعرون بأمننا". واحد آخر قال: "أصبحت قبل عامين من ماسورة خلال صب الباطون. الشعور بالخوف مستمر بلا توقف، خلال كل ساعات العمل". عامل فلسطيني مع خبرة عشرين عاماً وصف الحال للمراسلة قائلاً: "أنا أتعرض لاستنشاق الغازات والمواد السامة وأتعرض للحروق على الجلد وفي عيني وأذني. نحن نتعرض للكثير من الأمراض ولأضرار طويلة الأمد. هناك نقص كبير في الملابس والأحذية والأحزمة الرابطة ومعدات الأمان".

104 توجه عنوان العامل لمؤسسة التأمين الوطني بتاريخ 1.7.2020، وتوجه إضافي لعنوان العامل ومعاً بتاريخ 1.2.2021. - لم يتم الرد عليها.

105 ملف محكمة العدل العليا 21/745 عنوان العامل وآخرون ضد مؤسسة التأمين الوطني وآخرون. للالتماس انظروا: <https://www.acri.org.il/post/562>

106 ماريان رشاد، "في كل لحظة يمكن أن أموت: توثيق حياة العمال الفلسطينيين في ورش البناء" 3.3.2021، منشور في الرابط: <https://www.ynet.co.il/economy/article/rys1100AeO>

هذا النقص في المعدات انعكس أيضاً في الإجابات على الاستبيان: حيث أجاب 3% فقط من المشاركين بأنهم يحصلون على نظارات واقية مثلاً، ومعدات لحماية السمع. لا يحصل أي واحد من العمال الذين شاركوا بالاستبيان على قناع للحماية من الأبخرة أو على حماية للركب. 12% فقط قالوا أنهم يحصلون على كفوف عمل، وربع العمال فقط يحصلون على أحذية واقية، تمنع الانزلاق. حتى الخوذة – وهي من معدات السلامة الأساسية – تُعطى لنصف المشاركين في الاستبيان فقط.

في فترة جائحة كورونا اضطر عمال البناء الى المبيت في اسرائيل، كما سيصف الفصل التالي. كان المبيت، في الأشهر الأولى على الأقل، في ورشات العمل. في الليل، وفي الظلام، بات العمال الفلسطينيون بين السقالات وأسلاك الكهرباء المكشوفة. لم يتعرضوا لمخاطر انعدام الأمان خلال النهار فقط، بل في الليل أيضاً، وخلال نومهم.

"قبل أسبوعين وقعت ألواح فوقي، رأى المشغل ذلك ورفع العمال الألواح عني وأخرجوني من تحتها. قال العمال للمشغل أستدع له سيارة إسعاف، فقال المشغل، لا حاجة في الوقت الحالي، أعطوه الماء. بعد ربع أو نصف ساعة لم أتمكن من الحركة بالمرة. قال لي المشغل لا أريد أن أنقلك الى سوروكا أو مستشفى آخر بسبب الكورونا، سأنقلك الى الضفة... لم يأخذني الى مستشفى بالضفة بل رماني على الحاجز وعاد. لقد مكثت في البيت لثلاثة أو أربعة أيام لم يتصل بي حتى ليسألني عن حالي، لم يسألني كيف حالي وكيف أوضاعي. اتصل يوم الخميس وسألني: 'هل ستبقى كثيراً في البيت؟ فيجب أن أعرف ما أفعل' – كأنه يقول لي، سوف أوقف التصريح".

**(مقابلة مع ي. عامل بناء/ كانون الثاني- يناير 2021)**

# تأثير الكورونا على عمل الفلسطينيين في اسرائيل

لقد أثر انتشار جائحة الكورونا في بداية عام 2020 بشتى الطرق على العمال الفلسطينيين في اسرائيل، وقد يستمر بعض هذه التأثيرات على ترتيبات العمل حتى بعد انجلاء الجائحة.

في شهر آذار- مارس 2020 فرض إغلاق عام على الضفة الغربية، مع ذلك، فقد تم تعريف فرعي البناء والزراعة كأعمال ضرورية مما سمح استمرار العمل فيها وبهذا دعت الحاجة الى تشغيل عمال فلسطينيين في اسرائيل في هذه الفروع. لكن الخشية من حركة العمال اليومية بين الضفة واسرائيل، وربما الاحتفاظ على الحواجز أيضاً، وعدم القدرة على المحافظة على التباعد، أدت كلها الى تبني قواعد جديدة يسمح بموجبها المكوث المتواصل للعمال في اسرائيل بدل الرجوع الى منازلهم في نهاية يوم العمل أو أسبوع العمل. بموجب التعليمات الجديدة والتي نشرت في نيسان-أبريل 2020، أعطيت تصاريح مكوث للعمال لفترة 30 يوم في فرع الزراعة و- 60 يوم في فرع البناء.

هذا التغيير في أسلوب المكوث في اسرائيل يشكل عملياً الانتقال من المياومة (commuting) الى أسلوب يشبه أكثر هجرة العمل الموسمية.<sup>107</sup> مع أن هذا التغيير جوهري ويؤثر على حقوق العمال وشروط عملهم، إلا أن صناعات القرار في اسرائيل ركزوا على حاجة السوق الاسرائيلي الى العمال الفلسطينيين خلال الأزمة والإغلاق وأهلوا العمال أنفسهم. لم يرافق التغيير بحلول سكن مناسبة للعمال الذين لم يُطالبوا بالمبيت في اسرائيل من قبل، وبالتأكيد ليس لفترات طويلة. بخلاف الشروط المفصلة للغاية التي ترتب مسألة مبيت العمال الأجانب، فإن الترتيبات الجديدة المتعلقة بشروط مبيت العمال الفلسطينيين كانت غامضة وغير ناجعة. لقد وصلت عنوان العامل والصحافة أيضاً قصص حول ظروف المبيت الصعبة وغير الإنسانية. العديد من العمال طُلبوا بالمبيت في ورشات البناء التي كانت طور الإنشاء أو في مساحات زراعية أو مصانع ومعامل. في العديد من المواقع لم تكن هناك أسرة أو حمامات أو مياه جارية أو زاوية طعام<sup>108</sup> مع أن العمال طُلبوا بالعيش في مثل هذه الظروف لمدة أسابيع طويلة. ظروف السكن السيئة أدت الى انتشار جائحة الكورونا بين العمال الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات.<sup>109</sup> يظهر من معطيات وزارة البناء والإسكان أنه في الفترات التي بات العمال الفلسطينيون فيها في اسرائيل نتيجة الإغلاقات في فترة جائحة الكورونا، نفذت الوزارة نحو 60 زيارة الى مواقع سكن العمال، واكتشفت خروقات ملحوظة في 10 منها.<sup>110</sup> لقد سلمت المعلومات الى سلطة السكان والهجرة ولا نعرف حتى ساعة كتابة هذا التقرير عن أي إجراء تم اتخاذه ضد من ارتكب تلك الخروقات.

صعوبة أخرى لم تتم معالجتها في إطار الانتقال من نهج التنقل اليومي الى المكوث المطول في اسرائيل هي مستوى الرقابة وتطبيق القانون للمشغلين الاسرائيليين على العمال الفلسطينيين. فالى جانب مسألة التقييد للمشغل التي بحثناها مطولاً سابقاً، طُلب المشغلون

Maayan Niezna, 'Under Control: Palestinian Workers in Israel During COVID-19' (*Border Criminologies*, 107 7 July 2020) <<https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centre-criminology/centreborder-criminologies/blog/2020/07/under-control>

108 ملف محكمة العدل العليا رقم 20/2730 عنوان العامل ضد وزارة الصحة (التماس بتاريخ 28.4.2020) (لاحقاً التماس ”تأثير الكورونا“)، غال برغر، ”ينامون في الشوارع: ظروف الفلسطينيين الذين أُلزموا بالمبيت في اسرائيل“، ”أخبار محطة كان“، 19.3.2020 .

109 جاكى خوري وهجار شيزاف، السلطة تستعد لعودة عشرات آلاف العمال من اسرائيل، وسط خشية من نقلهم الكورونا“، ”هآرتس“، 4.4.2020

110 جواب مايا شطاين، المسؤولية عن حرية المعلومات في وزارة البناء والإسكان، للمحامي إعاد كهانا من عنوان العامل“ طلب حرية المعلومات - الرقابة على مبيت العمال الفلسطينيين في فرع البناء في فترة الكورونا“، 1.3.2021.



بالحجز على الأوراق الثبوتية لعمالهم ومراقبتهم بشكل متواصل خلال تواجدهم في اسرائيل. ان احتجاز الأوراق الثبوتية هي مخالفة توازي مخالفة احتجاز جواز السفر للعامل والتي تميز حالات كثيرة من العبودية والاتجار بالبشر.<sup>111</sup>

آلية سيطرة أخرى هي المطالبة بتعيين "مسؤول أمن" يراقب العمال الفلسطينيين الذين يبيتون في اسرائيل ليضمن بقاءهم في مكان المبيت وعدم مغادرتهم إياه. في جزء من الحالات كان هذا هو ممثل المشغل، وفي حالات أخرى كان المشغلون يتوجهون الى شركات الحراسة لهذا الغرض.<sup>112</sup> حتى في هذه الحالة فإن تعيين شركة حراسة لمراقبة العمال خارج ساعات العمل هي آلية سيطرة جائرة تشبه الأشغال الشاقة أكثر منها علاقة العمل العادية. في شهر شباط - فبراير 2021 توجه عنوان العامل الى ممثلي سلطة السكان والهجرة ووزارة البناء والإسكان والإدارة المدنية ومنسقة التجارة بالبشر بطلب إلغاء هذا البند، من باب الحرص لئلا يمس بحقوق العمال بشكل بالغ، وبسبب غياب أي مبرر أمني كان لمثل هذا المطلب. لم تتم الإجابة على طلبنا حتى ساعة كتابة هذا التقرير.



ان السيطرة والرقابة المكثفة تكون جارية بما فيه الكفاية حتى عندما تكون خلال ساعات العمل فقط، وتكون أفسى بأضعاف عندما تستمر خلال كل ساعات اليوم، على مدار عدة أسابيع وعندما يكون العامل تحت مراقبة المشغل أو من ينوب عنه في كل لحظة. ان الدمج ما بين السيطرة المطلقة للمشغل وبين انعدام حرية الحركة وظروف العمل والمسكن الرديئة، وانعدام امكانية الوصول الى خدمات الصحة، تشكل وضعاً يحاكي من حيث خصائصه مخالفة العبودية كما تم تعريفها في القانون الإسرائيلي.

نظراً للضرر الكبير للعمال، قدم عنوان العامل سوية مع جمعية حقوق المواطن التماساً طالباً فيه بمعالجة الوضع الطارئ الجديد، وبالأخص، بلورة ترتيب يضمن وصول العمال الى خدمات الصحة، وترتيب مسكن ملائم لهم في ظروف تشبه تلك الممنوحة للعمال الأجانب، وضمان الرقابة المناسبة على ظروفهم التشغيلية والمعيشية وإلغاء مطلب حجز الأوراق الثبوتية غير القانوني للعمال الذين يحملون تصاريح مبيت.<sup>113</sup> لقد قدمت الدولة ردها بعد بضعة أيام من تقديم الالتماس أوردت فيه الإجراءات المختلفة التي قامت بها، وبضمنها تغييرات تشريعية وقرار حكومة بهذا الشأن.<sup>114</sup>

111 قانون العقوبات لعام 1977، البند 376أ.

112 اتحاد "بونيه هارتس": "الاتحاد ينشر: قواعد وحلول لمبيت العمال الفلسطينيين في فترة جائحة كورونا". <https://www.acb.org.il/%d7%94%d7%9c%d7%a0%d7%aa-%d7%a2%d7%95%d7%91%d7%93%d7%99%d7%9d-%d7%a4%d7%9c%d7%a9%d7%aa%d7%99%d7%a0%d7%90%d7%99%d7%9d-%d7%91%d7%aa%d7%a7%d7%95%d7%a4%d7%aa-%d7%9e%d7%a9%d7%91%d7%a8-%d7%94%d7%a7%d7%95/>

113 التماس تأثير الكورونا (ملاحظة هامشية 109 أعلاه).

114 هناك، رد الدولة من تاريخ 5.5.2020.

أما طلب احتجاج الأوراق الثبوتية فقد ادعى ممثلو الدولة في الالتماس بأن مصدره تعليمات قديمة وأنها وردت في مستند التعهد لمبيت العمال الفلسطينيين "سهواً"<sup>115</sup> في التعليمات الجديدة لا يظهر هذا المطلب. الى جانب ذلك، لا نعرف عن أية خطوات كانت اتخذت للتوضيح للمشغلين أو للعمال بأن مطلب الحجز على الأوراق الثبوتية للعمال يشكل مخالفة جنائية. هذا بخلاف التعليمات التي نشرت والتي توضح واجب تأمين العمال بتأمين طبي وضمن المسكن الملائم لهم. في مثل هذه الظروف ثمة تخوف من أن بعض المشغلين قد يستمر في احتجاز الأوراق الثبوتية للعمال والذي يشكل آلية سيطرة لمنع العمال من مغادرة المشغل أو التشكي عنه أو المطالبة بحقوقهم.

مع أن غالبية العمال الذين قابلناهم في الشهر الماضي أشاروا الى أن المشغل لا يحتجز بطاقة هويتهم،<sup>116</sup> أشار سبعة عمال آخرون عكس ذلك. هذا مع العلم أن المسح كان في شهر شباط - فبراير 2021 أي تسعة أشهر بعد إلغاء مطلب حجز الأوراق الثبوتية. أيضاً من ضمن العمال الذين لا يحتجز المشغل بطاقة هويتهم، قلة فقط عرفت بحظر حجز بطاقة الهوية.<sup>117</sup> هذه المعطيات تؤكد الحاجة الى مبادرة من سلطات الدولة للتوضيح للعمال والمشغلين الحظر على حجز بطاقات الهوية واتخاذ خطوات ضد المشغلين المخالفين للقانون.

"(منذ الكورونا) يتعامل معي المشغل كالحیوان. قبل (الكورونا) كان لدينا بعض الاحترام كعمال، أما الآن فيتعامل معنا كأننا مخربون. في الكورونا، وفي الإغلاق الذي تلا رمضان، كنا نبيت تحت الشجر وليس في غرف أو منازل. في تلك الفترة لم نكن ننام هناك فكنا نتسلل عائدين الى منازلنا لنبيت فيها كالبشر.

... لا توجد ظروف أو مكان للمبيت. طلبنا أن يحضر لنا غاز ومعدات لتحضير الطعام فأجابنا بأنه ليس لديه مكان لنا لنبيت ولا معدات كهذه فاذهبوا الى منازل لكم."

(مقابلة مع ش. عامل بناء، شباط-فبراير 2021)

نتيجة تقديم الالتماس في نيسان-أبريل 2020، تم في أيار - مايو، تبني أنظمة جديدة واضحة ومفصلة بالنسبة لظروف المبيت للعمال الفلسطينيين وتم إلزام المشغلين بترتيب تأمين صحي لهم.<sup>118</sup> ان المعطيات التي تلقيناها بموجب قانون حرية المعلومات من أربع جهات رسمية تدل على فوضى وعدم تطبيق جدي للأنظمة الجديدة فيما يتعلق بالتأمين الصحي. لقد أبلغت وزارة البناء والإسكان بأنه بموجب

115 التماس تأثير الكورونا (ملاحظة هامشية 109 أعلاه) البند 8-9 لرد الدولة

116 كل عمال البناء الذين أجابوا عن سؤال (213) و 71 من 78 من العاملين في الفروع الأخرى.

117 46 من 214 المستطلعين في فرع البناء، 6 من 76 من المستطلعين في الفروع الأخرى.

118 هناك: أنظمة الطوارئ (فيروس الكورونا الجديد) (تأمين طبي ومسكن مناسب للعمال من المناطق) للعام 2020، قرار الحكومة رقم 5047 من 4.5.2020 "مسودة قانون العمال الأجانب (تعديل رقم) (قانون مؤقت - فيروس الكورونا الجديد)". انظروا أيضاً سلطة السكان والهجرة - تعليمات المدير العام رقم 07/2020 "تحديثات بشأن واجب التأمين الطبي والمسكن الملائم للعمال الفلسطينيين من حملة تصاريح المبيت في اسرائيل في فترة إغلاق الكورونا"،

[https://www.gov.il/BlobFolder/policy/health\\_insurance\\_and\\_proper\\_housing\\_for\\_palestinian\\_workers\\_with\\_permits\\_10052020/he/%D7%97%D7%95%D7%96%D7%A8%2007-2020%20-%20%D7%91%D7%99%D7%98%D7%95%D7%97%20%D7%A8%D7%A4%D7%95%D7%90%D7%99%20%D7%95%D7%9E%D7%92%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%9D%20%D7%94%D7%95%D7%9C%D7%9E%D7%99%D7%9D%20%D7%9C%D7%A2%D7%95%D7%91%D7%93%D7%99%D7%9D%20%D7%91%D7%A2%D7%9C%D7%99%20%D7%94%D7%99%D7%AA%D7%A8%D7%99%20%D7%9C%D7%99%D7%A0%D7%94-%20%D7%A7%D7%95%D7%A8%D7%95%D7%A0%D7%94.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/policy/health_insurance_and_proper_housing_for_palestinian_workers_with_permits_10052020/he/%D7%97%D7%95%D7%96%D7%A8%2007-2020%20-%20%D7%91%D7%99%D7%98%D7%95%D7%97%20%D7%A8%D7%A4%D7%95%D7%90%D7%99%20%D7%95%D7%9E%D7%92%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%9D%20%D7%94%D7%95%D7%9C%D7%9E%D7%99%D7%9D%20%D7%9C%D7%A2%D7%95%D7%91%D7%93%D7%99%D7%9D%20%D7%91%D7%A2%D7%9C%D7%99%20%D7%94%D7%99%D7%AA%D7%A8%D7%99%20%D7%9C%D7%99%D7%A0%D7%94-%20%D7%A7%D7%95%D7%A8%D7%95%D7%A0%D7%94.pdf)

سلطة السكان والهجرة فهي المسؤولة عن تطبيق القانون بشأن التأمين الصحي، بينما تدعي السلطة بأن المسؤولية تقع على بقية الوزارات وليس عليها، أما وزارة الزراعة فتدعي بأنه "بموجب تصريحات المشغلين" لم تكن هناك أية تجاوزات، بينما قامت وزارة الصناعة والاقتصاد بزياراتها الميدانية في وقت لم يُطلب من الفلسطينيين بالمبيت في اسرائيل وحمل التأمين – ولذلك لم تجد تلك الوزارة أيضاً أية تجاوزات.<sup>119</sup>

حسب معلوماتنا، ونتيجة الأنظمة الجديدة وقرار الحكومة، فقد تحسنت ظروف سكن العمال الفلسطينيين، وفي صيف 2020 أبلغ معظم العاملون عن ظروف سكن ملائمة. بموجب بحث بنك اسرائيل، والذي يدعم هذه المعطيات، "نصف العمال أشاروا الى أن المشغلين وفروا لهم ظروف مبيت ونظافة معقولة أو جيدة، وقلة فقط أفادوا أن ظروف المبيت والنظافة كانت سيئة".<sup>120</sup> بنفس المقدار فقد تم تطبيق مسألة السكن وإن لم يكن بصرامة. فحص مراقبو وزارة الزراعة واجب المسكن الملائم (ووجدوا ثلاث تجاوزات منذ بداية آب - أغسطس 2020)، وعلى يد وزارة البناء والإسكان (التي وجدت عشرة تجاوزات في الفترة ذاتها). التطبيق أدى حتى شباط - فبراير 2021 الى ثلاث تحقيقات وقرار واحد باشتراط التصريح بإيداع ضمانات.

مسألة إضافية تأثرت بجائحة الكورونا هي الدخول الى اسرائيل والاحتفاظ على الحواجز. في التماس قدم مؤخراً الى محكمة العدل العليا، أشارت جمعية حقوق المواطن وعنوان العامل الى المساس بحقوق العمال النابع من الضغط والاحتفاظ في الحواجز لدى دخول اسرائيل عموماً، وفي ظل الكورونا خصوصاً، حيث يزيد الاحتفاظ من خطر الإصابة بالعدوى. لقد هاجم الالتماس الاحتفاظ على حاجز 300 ("حاجز قبة راحيل")، الموجود بجوار الجدار الفاصل بين بيت لحم والقدس،<sup>121</sup> وأشار الى أن الخطوات التي تهدف الى الوقاية من الضغط والاحتفاظ داخل الحاجز تؤدي الى الضغط والاحتفاظ على مدخله، وأن إغلاق قسم من محطات الفحص تؤدي الى احتفاظ داخل الحاجز نفسه. في ردها من شهر كانون الثاني- يناير 2021 ادعت الدولة بأنه منذ الانتهاء من ترميم الحاجز عام 2019 خفت الضغط، وأن المكوث في الجانب الإسرائيلي من الحاجز يستغرق بضعة دقائق فقط.

جميع عمال البناء الذين قابلناهم أفادوا الى أن أوضاعهم تردت نتيجة جائحة الكورونا. واحد فقط أشار الى تحسن ظروف مبيته في اسرائيل عقب الجائحة. معظم الشكاوى تتعلق بالمساس بالحياة العائلية (نصف المجيبين)، وغياب عروض العمل (أكثر من ربع المجيبين). البعض خبروا عن ظروف مبيت سيئة وارتفاع رسوم السمسة وغياب الدفع أو التعويض عن الأيام التي لم يستطيعوا العمل فيها.

**"العاملون في فترة الكورونا يستصعبون جداً، ربما هناك صناديق يمكنها أن تساعدهم اقتصادياً. مثلاً، العمال الذين يحملون الهوية المقدسية (مقيمون ثابتون) لا يقلقون مثلنا لأن بإمكانهم الحصول على رسوم البطالة من التأمين الوطني، لكن العمال الذين لا يحملون الهوية الإسرائيلية لا يحصلون على شيء".**  
**(مقابلة مع ق. عامل في فرع الصناعة، شباط- فبراير 2021)**

نشير الى أنه مع بدء الجائحة توجهنا الى حكومة اسرائيل، التي تحجز كما هو معروف نصف مليار دولار جديد يفترض استخدامها لتأمينات طبية للعمال الفلسطينيين، وطالبناها باستعمال هذه الأموال لتعويض العمال عن فقدان رزقهم في فترة الكورونا. رفضت الدولة

119 اجابات لطلبات حسب قانون حرية المعلومات التي أرسلها عنوان العامل، آذار- مارس 2021.

120 بنك اسرائيل – قسم الناطق بلسان والتعميم الاقتصادي، "عمل الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي في أزمة الكورونا"، بيان للصحافة بتاريخ 29.12.2020.

121 التماس محكمة العدل العليا رقم 20/8732 جمعية حقوق المواطن ضد شرطة اسرائيل (التماس بتاريخ 13.12.2020). [https://www.acri.org.il/post/\\_533](https://www.acri.org.il/post/_533)

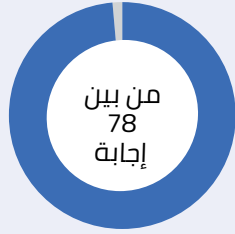
تخصيص أي مبلغ لهذا الهدف، ورفضت المحكمة العليا اصدار أمر يلزمها بأن تفعل ذلك – في شهر آب- أغسطس 2020.

أيضاً في الفروع الأخرى كانت أبرز الصعوبات غياب عروض العمل (30% من الإجابات) والمساس بالحياة العائلية (أكثر من ربع الإجابات) وظروف المبيت السيئة (نحو 10%). هنا أيضاً صرح العمال عن فقدان أيام عمل كجزء من تدني ظروفهم. من بين العاملين في فروع أخرى أشار واحد فقط الى أن أوضاعه تحسنت وشرح ذلك على أنه استلم دفعة مسبقة على حساب معاشه. في فرع البناء وفروع أخرى قال غالبية العمال أنهم لا يريدون استمرار العمل في اسرائيل بعد انتهاء الكورونا في ظروف مبيت<sup>122</sup>. أي أنه رغم أن ”تجربة“ المبيت لعدد ملحوظ من العمال الفلسطينيين في اسرائيل في فترة الكورونا كانت عملية وأن حلول المبيت كانت معروضة ابتداءً من نهاية 2020 وتم وصفها على أنها معقولة، تبقى هذه الإمكانية غير جذابة للعمال أنفسهم.

## فحص عنوان العامل

## ظروف العمل في فترة وباء كورونا

من بين من تمت مقابلتهم في قطاع البناء



**98.7%**

اجابوا أن ظروف عملهم ساعات منذ اذار 2020, انتشار وباء كورونا.

لماذا ساعات ظروف العمل؟

<b>10.7%</b>	<b>29.3%</b>	<b>26.7%</b>
ظروف المبيت في إسرائيل سيئة	انعدام عروض عمل	المبيت في إسرائيل يصعب على الحياة الأسرية

من بين من تمت مقابلتهم من كافة القطاعات ما عدا البناء



**100%**

اجابوا أن ظروف عملهم ساعات منذ شهر اذار 2020, انتشار وباء كورونا.

لماذا ساعات ظروف العمل؟

<b>9.4%</b>	<b>27.7%</b>	<b>48.4%</b>
ظروف المبيت في إسرائيل سيئة	انعدام عروض عمل	المبيت في إسرائيل يصعب على الحياة الأسرية

122 200 من مستطلعين في فرع البناء و- 51 من 54 في الفروع الأخرى أجابوا نفياً على سؤال ”إن كنت قد مكثت للمبيت في اسرائيل في فترة الكورونا، هل تريد استمرار المبيت في حال تمكنتك من ذلك بعد انتهاء الكورونا؟“

# تلخيص وتوصيات

إن منهجيات المراقبة والسيطرة والنهب وسلب الحقوق الأساسية تشكل أساس تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. الانتقاد نحو قسم المدفوعات (أو "قسم الخدمات للمشغل") وهو جسم أعد في الأصل لحماية هؤلاء العمال، وتحول إلى جسم لا يقوم بوظيفته ويجمع الأموال التي مصدرها حقوق العمال الاجتماعية - يواجه برد حكومي واحد: التنصل التام من المسؤولية عن حقوق العمال الفلسطينيين.

في الأشهر الفاتحة، وبعد الكثير من التسويف والمماطلة، بدأ تغيير جذري في نموذج تشغيل العمال الفلسطينيين، لكن يبدو أن نتائجه ستكون محدودة على ضوء التطبيق الأولي وحجب المعلومات عن العمال وغياب الآليات للعثور على مشغّلين. يسري الترتيب الجديد على فرع واحد فقط، ويفتقد إلى آليات التطبيق ولم يتم اتخاذ أية خطوات لتطبيقه على أرض الواقع، وفي الأساس - لإعطاء فرصة ومعلومات للعمال ليتم وصلهم مع مشغّلين جدد. في الفروع الأخرى لم تتغير ترتيبات التشغيل بعد، وما زال العمال مقيدون لمشغّلهم. إن انتهاكات حقوق العمال كثيرة، والتطبيق غائب.

لقد جلبت فترة الكورونا معها صعوبات خاصة لهؤلاء العمال: حيث فرضت على مواطني إسرائيل قيود على حرية التنقل والتي أثقلت كاهل العمال الفلسطينيين بشكل خاص، حيث اضطروا للاختيار ما بين فقدان مصادر دخلهم أو الانفصال عن عائلاتهم. إن الشكوك والقيود المفروضة على حريتهم وحركتهم في إسرائيل أصلاً، تفاقمت في ظل الجائحة. كما أن تكاليف تشغيلهم زادت نتيجة لإلزامهم بالمبيت في إسرائيل، وتشير الشهادات الأولية أن الأمر قد يكون أسهم في ارتفاع تكلفة التصاريح. لقد صدّت الدولة محاولات استخدام الأموال المحفوظة على اسمهم منذ عشرات السنوات في خزينة الدولة من أجل حقوقهم المرضية، كما أن المحاكم لم تستجب لتلك المحاولات.

## التوصيات الأساسية:

- تطوير وتحسين توفير المعلومات للعمال في جميع القطاعات، ومرافقة التغييرات الحاصلة في التشغيل بخطوات لإتاحة المعلومات. من ضمنها: معلومات حول الترتيبات الجديدة، إتاحتها للعمال، ونشر حصص التشغيل الشاغرة وخلق منظومة من قوائم الانتظار للحصص أو معلومات حول مراحل معالجة الطلبات وغيرها.
- متابعة التغييرات من خلال دراسات: فحص تأثير الإصلاحات ميدانياً، وبالأخص تأثيرها على دفع رسوم السمسرة والإمكانات العملية للانتقال بين المشغّلين.
- إلغاء جميع الترتيبات التي تعني التقييد لمشغّل، القانونية منها والعملية، في كل القطاعات التي يعمل فيها عمال غير إسرائيليين.
- اتخاذ خطوات تمكن العمال من العثور على مشغّل جديد أو تغيير المشغّل - بواسطة نشر قواعد المعلومات وتفصيل التواصل، إقامة معارض تشغيل وغيرها.
- إلغاء خطوات الرقابة الجائرة بحق العمال الفلسطينيين الماكثين في إسرائيل، وبالأخص العمال الذين يحملون تصاريح مبيت ويمكنون في إسرائيل لفترات طويلة متواصلة.
- المبادرة إلى نشر المعلومات وإتاحتها للعمال والمشغّلين بخصوص حقوق العمال، ومنها الحق في الرسوم المرضية والمخصصات والتقاعد، حظر مصادرة بطاقات الهوية وحجزها ووجوب توفير ظروف سكن ملائمة.
- التطبيق الجدي والرادع على المشغّلين في حالات انتهاكات حقوق العاملين وانتهاكات قواعد الأمان والسلامة.

- التطبيق الصارم لمنع جباية رسوم السمسة والتجارة بالتصاريح – في إسرائيل وفي السلطة الفلسطينية.
- ضمان حق وصول العمال غير الإسرائيليين الى العدالة، أسوة بالعمال الإسرائيليين وذلك من باب الاعتراف بأنهم الحلقة الأضعف والحاجة لاتخاذ خطوات تسهل عليهم تحصيل حقوقهم.
- تحمل المسؤولية وتصحيح أخطاء إسرائيل وتخاذهلها في إحقاق الحقوق الاجتماعية وبضمنها التقاعد والمرضية ورسوم الإصابة من مؤسسة التأمين الوطني، وقسائم الرواتب.









קו לעובד  
Worker's Hotline  
عنوان العامل